

MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques,
Commerciales et Des Sciences De Gestion
Département des Sciences de Gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد ا. ميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : التدقيق المحاسبي

عنوان المذكرة

دور التدقيق المحاسبي في رفع لأداء المالي في
المؤسسة الإنتاجية دراسة حالة شركة الخزف



من إعداد الطالبة :
العجال أحلام
أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	يسعد عبد الرحمان	أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	بوشيخي بوحوص	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	بوظراف الجيلالي	أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2015- 2016

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي ،إلى رمز العنان التي لم تبخل علي بدعائها المستجاب إن شاء الله

إلى من مسحت دمعني ومنحتني الأمل أعز ما لدي في الوجود * أمي الغالية *
إلى الذي رباني على مكارم الأخلاق وزرع في نفسي حب العمل والاجتهاد المن
تحمل مشاققة الحياة من أجلي * أبي الغالي * وجميع عائلتي .

إلى من ينبرون بضيائهم أسرتي إخوتي حفظهم الله

إلى صديقاتي في الدراسة * سناء ،عديلة*

إلى أستاذي ومرشدتي * بوظرافة * وكل أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة

إلى جميع عمال مؤسسة صناعة الخزف - بسوافلية - وخاصة رئيس قسم مطبعة
المحاسبة

إلى جميع عمال مكتبة * العلوم الاقتصادية * .

أحلام

من خلال هذا البحث حاولنا التعرض إلى مختلف المفاهيم وأساسيات التدقيق والمراقبة الداخلية والأداء المالي وكذا المراحل التي يمر بها التدقيق من خلال اكتساب معرفة حول المؤسسة موضوع الدراسة، حيث كانت أهداف التدقيق في البداية محدودة باكتشاف الأخطاء والغش والعمل على الحد من حدوثها حيث استخدمت كوسيلة لإجراء تدقيق كامل ومستمر للعمليات الحسابية، ولكن مع تطور إمكانيات المدققين وإسهامتهم في تقديم خدمات إدارية إلى جانب خدمات المالية تطور مفهوم التدقيق واتسع نطاقه لدرجة أصبح معناه في الوقت الحاضر يشمل على تدقيق وفحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات كخدمة التدقيق الكلية للمؤسسة. وسنحاول فيما يلي ان نقدم النتائج وتوصلنا إليها سواء كان في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي مع الرجوع إلى الفرضيات التي سبق وضعها أثناء اختيارنا لهذا الموضوع وذلك بهدف تأكيدها أو نفيها مع إعطاء بعض الاقتراحات .

فيما يخص اختبار الفرضيات فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية :

- أ- الفرضية الأولى: يعتبر تقرير المدقق المحاسبي أداة لضغط على الإدارة من أجل تفعيل الأداء المحاسبي باعتبار ان تقرير بلورة لمختلف العمليات المحاسبية والمالية من خلاله يمكن معرفة مستوى الأداء المحاسبي، ولهذا يتم اعتماد على نتائجه، كما تستفيد الإدارة من نتائج هذا التقرير في معرفة المعلومات الواردة لاستخدامها في مختلف القرارات الإدارية وعملياتها تسييرية بغية الوصول إلى الأداء المحاسبي فعال، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .
- ب- الفرضية الثانية: والمتضمنة إتباع المدقق منهجية محددة تمكنه من الإلمام بكل المعلومات من خلال قيامه بالتخطيط لعملية التدقيق بإعداد الخطة والبرنامج والإلمام بجميع المعلومات التي يطلع عليها، حتى ينطلق في المهمة، ويكون ملفات العمل حتى تسهل عمله، وحصول على أدلة وقرائن إثبات ليقم ف الأخير بالإدلاء برأيه حول صدق البيانات المحاسبية والمالية بكل صدق ونزاهة في تقرير يشمل ذلك.

ج-الفرضية الثالثة: تعتبر عملية تقييم الرقابة الداخلية الأولى والأساسية التي يركز عليها المدقق المحاسبي عند قيامه بعملية التدقيق فالمؤسسة، فعلى أساس نتائج تقييم هذا النظام يقوم المدقق بتصميم برنامج عمله، أي احترام إمكانيات وحجم المؤسسة عند تصميم نظام الرقابة الداخلية يعتبر الركيزة الأساسية لتحسيد الأهداف من وراء إنشاء هذا النظام، فهو يعتبر كوسيلة وقائية يقلل من احتمال وقوع في الأخطاء وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

النتائج العامة:

- على مدقق المحاسبي إتباع منهجية تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المحاسبية بغية إبداء رأيه بشأنها، حيث يتطلب ذلك وجود خطة محكمة وحصول المدقق على أدلة والقرائن الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية والمحاسبية وإعداد التقرير كمرحلة نهائية يضم النتائج التي توصل إليها جراء عملية التدقيق.
- يعمل المدقق المحاسبي على منع وتقليل حدوث الأخطاء، وهذا ما يزيد الحاجة لها، بالإضافة إلى تقديم النصائح للمديرين في محاولة منع الأخطاء، كما يسعى التدقيق إلى الحد من الإسراف والضياع الذي يزيد من المردودية ويحسن الأداء ويزيد من الكفاءة والفعالية.
- إن تطبيق التدقيق المحاسبي بمعاييره وبأهداف التي يصبو إليها وتملك نظام الرقابة فعال يؤدي حتما إلى رفع الأداء المالي للمؤسسة وزيادة قيمتها المضافة وبالتالي القدرة على المنافسة
- تقييم الأداء المالي هو قيام إدارة المؤسسة بفحص وتشخيص المركز المالي ومقارنة النتائج ما حققته ومضيعته من فرص من سنة لأخرى، وإعطاء خطط كفيلة لتحدي المستقبل

النتائج التطبيقية :

- لا يضمن التدقيق المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة التزام الأفراد بالإجراءات الرقابية الموضوعة فهي برنامج رقابية على الورقة فقط، ومما يؤدي إلى ضعف الأدائها المالي
- المؤسسة محل الدراسة لها نظام رقابي لكن غير مستعمل بأكمله وجه .

- المؤسسة محل الدراسة لا تتابع لأدائها المالي بالرغم من الضعف الذي يشهده.
- يعتر نجاح المؤسسات الاقتصادية في التسيير في ظل الظروف الصعبة مرهون بتحسين أدائها عبر كافة

المستويات

التوصيات:

- ضرورة وضع برنامج لتقييم نتائج المؤسسة من سنة لأخرى يسمح باكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات.
- خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل المؤسسة من اجل توفير جو مناسب للعمل بكل إتقان واحترام المعايير التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة.
- تحديث إجراءات الرقابة الداخلية وجعله أكثر فعالية .
- الاهتمام بالجانب المالي وسعي إلى تطويره خاصة بتجنب مشكل مخزن المنتج النهائي وسرعة تحركه بطريقة مثلى.

المراجع

مقدمة الفصل الأول

إن انفصال الملكية عن الإدارة وانتشار المؤسسات المساهمة الكبرى وتعقد الهيكل التنظيمي لها، حتم على الأطراف ذات المصلحة توكيل طرف ثالث مستقل يراقب تصرفات الإدارة ويهدف إلى حماية حقوقهم وتلبية احتياجات معلومات محاسبية، وتقارير مالية موثوقة وحتى يمكن الاعتماد على هذه التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لا بد من قيام شخص مستقل ومؤهل بالتحقق من مدى مصداقيتها صحتها بتجميع الأدلة والقرائن الكافية وتقييمها بطريقة موضوعية في ضوء المعايير المحددة، حتى يمكن إبداء الرأي الفني حول التقارير المالية وتوصيل نتائج عملية التدقيق للأطراف ذات العلاقة لدراسة أكثر تفصيلاً، وانطلاقاً مما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق للإطار النظري لمهنة التدقيق وقسمناه في سبيل ذلك إلى ثلاث مباحث:

-المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي

-المبحث الثاني: معايير التدقيق ووسائل اكتشاف الأخطاء وتصحيحها.

-المبحث الثالث: منهجية التدقيق المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي

إن ظهور مهنة التدقيق وتطورها جاء كنتيجة حتمية للتطور والتوسع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية وانفصال الملكية عن الإدارة وفي ظل هذه المعطيات تغيرت أهداف التدقيق المحاسبي من اكتشاف الأخطاء والتلاعبات إلى إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وسلامة القوائم المالية للمؤسسة وإيصال نتائج عملية التدقيق والفحص للأطراف ذات المصلحة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

في البداية لم تكن هناك حاجة إلى التدقيق أو حتى أشخاص يقومون بهذه المهمة فكان كل فرد قادر على أن يتفقد أعماله بنفسه نظراً لقلّة الصفقات وصغر العمليات التجارية التي كانت آنذاك نتيجة للتطور الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمختلف مراحل الحياة البشرية، ظهر التدقيق وأخذ في التطور حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم.

إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة، ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر للتطوير من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية، والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي

شهادتها المؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص¹.

وعليه فبهذا الجدول نستطيع أن نميز بين مختلف مراحل التاريخية للتدقيق:

الجدول رقم (01) التطور التاريخي للتدقيق :

المدة	الامر بالمراجعة	المرجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل الميلاد إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطورية الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاينة على اختلاس الأموال، حماية الأموال
من 1700 م إلى 1850 م	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاينة فعلية، حماية الاصول
من 1850 م إلى 1900 م	الحكومة والساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 م إلى 1940 م	الحكومة، والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الأخطاء والغش، الشهادة على مصداقية القوائم المالية
من 1940 م إلى 1970 م	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة القوائم المالية التاريخية
من 1970 م إلى 1990 م	الحكومة، هيئات أخرى ومساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
ابتداءً من 1990 م	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على الصورة صادقة للحسابات ونوعية

نظام الرقابة في ظل احترام			
المعايير ضد الغش العالمي			

المصدر: محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات

التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر 2006، ص ص 07-08.

من خلال الجدول نستنتج أن الهدف من عملية التدقيق، هو اكتشاف الخطأ والغش، بغرض تقديم تقرير المدقق

المستقل والمحاييد فيما إذا البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي وخالية من الاختلاس

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق المحاسبي وأهدافه

التدقيق هو عملية منظمة وممنهجة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة

والأحداث الاقتصادية، وعليه سنتعمق في هذا المطلب في مفهوم التدقيق المحاسبي وأهميته من فرعين.

أولا: مفهوم التدقيق المحاسبي

هناك عدة تعاريف للتدقيق المحاسبي تم التطرق إليها وهي تختلف حسب الجهة التي أصدرت منها وفيما يلي نذكر

أهم التعاريف التي وردت:

جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية accounting associator Amonican للتدقيق كما يلي¹:

"التدقيق هو عملية منظمة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث

الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج

المراجعة".

1- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارة فرع محاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص4.

كما عرف التدقيق على أنه :

"عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بطريقة منهجية وموضوعية عن طريق شخص كفء ومستقل لتحديد مدى توافق المعلومات المعدة عن الأحداث الاقتصادية مع المعايير المقررة والتقرير عن نتائج ذلك للأطراف ذات المصلحة"¹.

كما يعرف التدقيق على أنه " :هو أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية ووسيلة من وسائل التقييم إجراءات الرقابة الداخلي"².

كما عرف التدقيق على أنه " الإجراءات المختلفة التي يقوم خص مستقل ومحيد لأجل التوصل إلى رأي فني محايد فيما إذا كانت البيانات المسجلة بالدفاتر والمستندات تعكس الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال فترة معينة بالمؤسسة محل التدقيق، وأن هذه البيانات المحاسبية تم تحضيرها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها"³

مما سبق، يمكن تعريف التدقيق المحاسبي على أنه:

عملية منظمة ومنهجية تستهدف جمع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل وإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات الواردة بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة مع الواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للأطراف المستخدمة لهذا القوائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

بناء على تعريف مصف الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسي ، فإن التدقيق " فحص من مهني مؤهل ومستقل ، لإبداء رأي حول إنتظام ومصداقية الميزانية وجدول حس ابات النتائج لمؤسسة ما

بناء على التعريفين الثالث والرابع يمكن إستخلاص ما يلي¹:

¹-أمين سيد احمد لطفي، المراجعة الدولية وعمولة أسواق رأس المال ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 103.

²-زين يونس، عواد مصطفى، المراجعة الداخلية، تكنولوجيا المعلومات، مكتبة بن موسى سعيد للنشر والتوزيع، الوادي، 2010، ص36.

³-هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار النشر، عمان، ط 2، 2004، ص 23.

- التدقيق هو فحص إنتقادي بناء للمعلومات المالية
- إضافة إلى عنصر الكفاءة ، يشترط في شخص المدقق عنصر الإستقلالية
- رأي هذا المدقق يكون معللا ، أي أن يتضمن مجموعة من الأدلة
- أن يتأكد المدقق من التقيد بالقوانين والمبادئ المحاسبية.

ثانيا :أهداف التدقيق:

قد صاحب التطور التاريخي للتدقيق تطور في الأهداف وكذا على مستوى التحقق والفحص إضافة إلى درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الذي يبين التطور التاريخي لأهداف التدقيق:

الجدول رقم : (02) التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية بالنسبة للمدقق

الفترة	الهدف من التحقق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850	اكتشاف الغش ولاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1850م-1905م	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس	بعض الاختيارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
1905 م 1933 م	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	فحص اختيار تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
1933م 1940م	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي واكتشاف	اختياري	بداية الاهتمام

¹ - هادي التميمي ،مرجع سبق ذكره ، ص25.

		الغش والخطأ	
اهتمام قوي وجوهري	اختياري	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	1940م-1960م
أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق	اختياري	مراقبة الخطط، تقييم نتائج وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	1960 حتى لأن

المصدر: محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظ ور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، اجزائر، 2010، ص 7

نستنتج من خلال الجدول أن هدف التدقيق كان في تطور مستمر، أين كان يهدف إلى اكتشاف الغش والاختلاس حتى أصبح الهدف منه تقييم النتائج وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في وقتنا هذا، وعليه فالتدقيق عدة له أهداف

أولا :الأهداف العامة:

تتمثل الأهداف العامة للتدقيق المحاسبي فيما يلي¹

تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش لشعور مرتكب الغش بأن ما يقوم به خاضع للرقابة والتدقيق .

مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

التأكد من صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وإبداء رأي في محايد عن مدى صدقها وعدالتها استنادا

إلى أدلة وبراهين ملائمة وكافية.

1- حسين أحمد دحوح، حسين يوسف قاضي ، مراجعة الحسابات المتقدمة، في إطار النظري والإجراءات العملية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان 2009، ص 58.

اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

التأكد من وجود نظام رقابة داخلية جيد وإمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عنه وأوجه القصور فيه.

حماية جميع أصول المؤسسة من الاختلاس.

ثانياً: الأهداف الميدانية:

تتمثل الأهداف الميدانية للتدقيق المحاسبي في:

1- عرض القوائم المالية: يعتبر هدف عرض القوائم المالية الهدف الرئيسي للقيام بعملية التدقيق، ولتحقيق هذا

الهدف فإنه يجب على مدقق الحسابات التأكد من أن كل عناصر القوائم المالية، قد تم تبويبها والإفصاح عنها

طبق للمبادئ

المحاسبية المتعارف عليها وبشكل ملائم.

2- الشمولية: يعني أن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون أي استثناءات، وحتى

يتأكد المدقق من ذلك عليه الاطلاع على كل الدفاتر والسجلات، وذلك بغرض توفير معلومات محاسبية شاملة

تعبر عن وضع المؤسسة.

3- الوجود والتحقق: يسعى المراجع في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع

العناصر الواردة في المؤسسة وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلاً¹

4- الملكية والمديونية: تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر

الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها.

¹ - محمد فيومي، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988، ص08.

5-إبداء رأي فني : يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم

المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها، ولكي يتسنى لها ذلك ينبغي على هذا الأخير وفي إطار ما

تمليه الأبعاد النظرية والتطبيقية لإطار المراجعة، القيام بالفحص والتحقق من عناصر الآتية:¹

✓ التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة .

✓ مراقبة عناصر الأصول والخصوم .

✓ التأكد من التسجيل السليم للعمليات دفتر اليومية.

✓ التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة .

✓ محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء.

✓ تقييم الأداء داخل المؤسسة ككل .

✓ تقييم الهيكل التنظيمي.

6-التقويم والتخصيص : يهدف التدقيق المحاسبي على التحقق من تقييم المؤسسة للأحداث المحاسبية، وفقا

للطرق المحاسبية المعمول بيها كطرق اهتلاك الاستثمارات، أو إطفاء المصاريف الإعدادية، وتقييم المخزونات، ثم

تخصيص هذه المحاسبية المعمول العملية في الحسابات المعنية وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

. وأيضاً على المدقق إعداد تقرير حول هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة المؤثرة على درجة مصداقية

عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها².

¹- محمد الفيومي ، مرجع سبق ذكره،ص18.

² - مسعود صديقي ، نحو لاطار المتكامل للمراجعة المالية في الجزائر ، أطروحة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2004،ص6.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي

يوجد العديد من أنواع التدقيق المحاسبي التي يستخدمها المدقق في أداء مهامه، من أجل اكتشاف الأخطاء وتصحيحها، والتي ستتطرق لها في هذا المطلب.

للتدقيق أنواع عديدة تساهم في سير عمله وتختلف من زاوية إلى أخرى، وهذه الأنواع يمكن حصرها على التالي:

1- من حيث القائم بعملية التدقيق:

1-1- التدقيق الداخلي: هو التدقيق الذي يتم تنفيذه داخليا خدمة لأهداف المؤسسة¹ يقوم به موظف من

داخل المؤسسة من خلال فحص الدفاتر والسجلات والتحقق من مدى الالتزام بالمعايير المحاسبي خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات، ويعتبر التدقيق الداخلي أداة بيد الإدارة ويخضع لسلطتها تخول له مهام التقييم والمراقبة والتطابق والتحقق، ومن واجبات المدقق الداخلي تزويد الإدارة بمعلومات حول:

- دقة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والكفاءة التي يتم تنفيذ المهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة .
- كفاءة النظام المحاسبي للمؤسسة وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.
- حالات الغش المكتشفة، المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، التهديدات والفرص المتاحة أمام المؤسسة.²

1-2- التدقيق الخارجي: هو الذي يتم بواسطة شخص من خارج المؤسسة، بغية فحص البيانات والسجلات

المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء رأي في محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، وذلك لإعطاء المصدقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية (المساهمين، المستثمرين، البنوك، إدارة الضرائب، وهيئات أخرى).³

¹ - غسان فلاح المطارية، تدقيق الحسابات المهام (الناحية النظرية)، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2007، ص25.

² - نادر شعبان السراج، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006، ص23.

³ - مسعود صديقي، محمد براق، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية على الأداء الرقابي، المؤتمر العالمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08-09 مارس، 2005، ص25.

2-حيث الإلزام

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين هما :

2-1--التدقيق الإلزامي : يحتم القانون القيام به، حيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لمراجعة

حساباتها واعتماد القوائم المالية لها ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة من العقوبات المقررة.

2-1-التدقيق الاختياري : هو التدقيق الغير ملزم بقانون معين أو بلائحة معينة وإنما لأغراض معينة متعلقة

بالمؤسسة.

3-من حيث مدى فحص حجم الاختبارات

ينقسم التدقيق وفق حجم الاختبارات إلى نوعين هما :

التدقيق المستمر : تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراءات اختبارات السنة المالية ككل وفق برنامج زمني

محدد مسبقا وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة

المالية للتحقيق من مستويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية .

التدقيق النهائي : يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق

الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.

4-من حيث توقيت عملية التدقيق :

وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التدقيق إلى نوعين:

4-1. تدقيق مستمر .

تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة ، كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية ...أو بطريقة غير منتظمة ،وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة¹:

- كبر حجم المؤسسة وكذا كبر وتعدد عملياتها ؛
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته ؛
- توافر عدد كبير من مساعدي المدقق ، ما يمكنهم من التردد على المؤسسة بصفة مستمرة،ولهذا النوع مزايا وعيوب يمكن تلخيصها فيما يلي²:

مزايا التدقيق المستمر:

- يمكن للمدقق أن يقوم بتدقيق أكثر تفصيلا نظرا لوجود الوقت الكافي على مدار السنة ،
- كثرة تردد المدقق على المؤسسة له أثره في انتظام العمل وإنجازه بسرعة ودقة وتقليل فرص ارتكاب الغش والتلاعب ؛

- تمكن المدقق من الانتهاء من التدقيق النهائي بوقت قصير
- تصحيح المؤسسة للأخطاء بصورة سريعة ، ويمكن من اكتشاف التلاعب قبل أن يستفحل ،
- انتظام العمل بالنسبة لأعمال المدقق ، حيث يوزع وقته ووقت مساعديه على المؤسسات المختلفة

التي يقوم بتدقيقها طوال السنة

عيوب التدقيق المستمر:

هناك احتمال لتلاعب الموظفين في الأعمال التي سبق تدقيقها

عرقلة أعمال المؤسسة أثناء القيام بأعمال التدقيق

¹ - كمال الدين ،مصطفى الدهراوي،دراسات مقدمة في مراجعة والمحاسبة ،الدار الجامعية ،مصر ،2001،ص 194.

² -حسين أحمد دحودح،حسين يوسف القاضي ،مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)،الجزء الأول ،ط1،دار الثقافة للنشر،الأردن ،2009،ص 51.

ترهق المدقق ومساعديه نظرا لامتدادها لوقت طويل واحتمال دخول المدقق في الروتين

التردد الكثير للمدقق على المؤسسة قد ينتج عنه صلات مع الموظفين قد تضر بمصالح العمل أو

ينجم عنها إحراج في حالة اكتشافه للخطأ.

4-2 : تدقيق نهائي¹

يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية ، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا

الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة . ومن المزايا التي يحققها

التدقيق النهائي:

➤ تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم تدقيقها ، حيث أن جميع الحسابات تكون

قد تمت تسويتها وإقفالها ؛

➤ عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة ، لأن المدقق ومعاونيه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن

يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال ؛

➤ تضعف من احتمالات السهو من جانب المدقق ومساعديه في تتبع العمليات وإجراء الاختبارات

لمحدودية الوقت. إلا أنه يعاب على التدقيق النهائي بعض النقاط:

➤ قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق

➤ القيام بعملية التدقيق بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية قد يؤدي إلى عدم الاهتمام من جانب

العاملين بالمؤسسة بأداء الأعمال المطلوبة منهم لعلمهم أن الأخطاء لن تكتشف إلا في نهاية السنة المالية

وبالتالي لديهم الفرصة لتسوية تلك الأخطاء خلال العام وقبل البدء في عملية التدقيق

➤ اكتشاف الأخطاء والتلاعب في نهاية السنة المالية قد يترتب عنه عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي

تراكم الأخطاء لأن توقيت اكتشاف الأخطاء والتلاعب سيكون بعد فترة طويلة من وقوعها ؛

¹-محمد سمير الصبان ،محمد الفيومي ،مرجع سبق ذكره،ص50.

➤ قد يؤدي إلى ارتباك العمل وإرهاق العاملين في مكاتب التدقيق ، خاصة إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للمؤسسات التي يدقق حساباتها واحدة أو متقاربة.

المطلب الرابع : مقارنة بين المحاسبة والتدقيق

يوجد ارتباط وثيق بين المحاسبة والتدقيق، فالمحاسبة تُعرف بأنها " مجموعة من القواعد والنظريات والمبادئ التي تحكم تسجيل العمليات المختلفة التي تجربها المؤسسة وتبويبها، ويكون لها تأثير على مركزها المالي في صورة نقدية، ثم عرض نتائج هذه العمليات في قوائم مالية تبين نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة، ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة ¹ .

أما التدقيق فيُعرّف بأنه " مجموعة من المعايير التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة بهدف إبداء الرأي الفني المحايد في مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، وعن مركزها المالي في نهاية السنة المالية.

مما سبق يمكن استخلاص أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق في الجدول الموالي:²

الجدول رقم (3): أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق

التدقيق	المحاسبة	الهدف
يهدف التدقيق إلى التأكد من صحة تسجيل هذه العمليات في الدفاتر والسجلات وصحة إعداد القوائم المالية في ضوء القواعد والمبادئ المحاسبية	تهدف المحاسبة إلى تسجيل العمليات المالية بالدفاتر والسجلات والتي حدثت خلال فترة معينة، بشكل يمكن في النهاية من إعداد القوائم المالية .	

¹- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة، 2004، ص 34-35.

²- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتبة الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 45.

<p>لمتعارف عليها</p>		
<p>يعتبر المدقق جهة مستقلة عن إدارة المؤسسة يقوم بعمله باستقلال وحياد تام.</p>	<p>يعتبر المحاسب موظفا في المؤسسة ينفذ السياسات والقرارات التي تضعها.</p>	<p>الاستقلال والحياد</p>
<p>التدقيق بمثابة عمل تحليلي انتقادي يبدأ بفحص القوائم المالية وما analytiquement، تحتويه من معلومات وبيانات وينتهي بإعداد تقرير يبين فيه رأيه الفني المحايد</p>	<p>المحاسبة بمثابة عمل إنشائي تبدأ بتسجيل العمليات العديدة من واقع المستندات المؤيدة لها بدفتر اليومية وتنتهي بإعداد القوائم المالية.</p>	<p>طبيعة العمل</p>
<p>توقيت عمل المدقق يختلف حسب ظروف الحال وحسب الاتفاق المبرم بين المدقق وإدارة المؤسسة، فإذا كان الاتفاق ينص على القيام بتدقيق مستمر فإن المدقق يبدأ عمله منذ بداية العام حتى نهايته، ولكن بعد أن يكون المحاسب قد قام بوظيفته الخاصة بتسجيل العمليات المالية في الدفاتر والسجلات. أما ذا نص الاتفاق</p>	<p>يبدأ المحاسب عمله من بداية العام حتى نهايته، وما يتبع ذلك من تسجيل العمليات المالية في الدفاتر والسجلات واستخراج موازين المراجعة لشهرية حتى نهاية العام وإعداد القوائم المالية، أي أن عمل المحاسب يستمر طول الفترة المحاسبية.</p>	<p>التوقيت والعمل</p>

<p>على القيام بتدقيق نهائي فإن المدقق يقوم بعمله في نهاية العام، بعد أن يكون المحاسب قد قام بإعداد الحسابات الختامية للمؤسسة.</p>		
<p>تتمثل مدخلات التدقيق في القوائم المالية التي قام بإعدادها المحاسب، أما مخرجاته فتتمثل في تقرير المدقق أين يبدي برأيه الفني المحايد</p>	<p>تتمثل مدخلات المحاسبة في المستندات والبيانات الأولية المؤيدة للعمليات التي حدثت، أما مخرجات فتتمثل في القوائم المالية.</p>	<p>المدخلات والمخرجات</p>
<p>مسؤولية التدقيق مهنية وقانونية تحددتها قواعد التدقيق وآداب السلوك المهني.</p>	<p>في المحاسبة إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وما تحتويه من أخطاء أو غش</p>	<p>المسؤولية</p>

المصدر : غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،

الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006 ، ص 16 .

نستخلص من خلال الجدول أن هناك عدة فروقات بين التدقيق والمحاسبة ، حيث أن المحاسبة هي ذلك العلم الذي يقوم بتجمع المعلومات وتبويبها في شكل قوائم مالية ، في حين أن التدقيق هو ذلك العلم الذي يحكم مدى تمثيل تلك القوائم المالية للواقع.

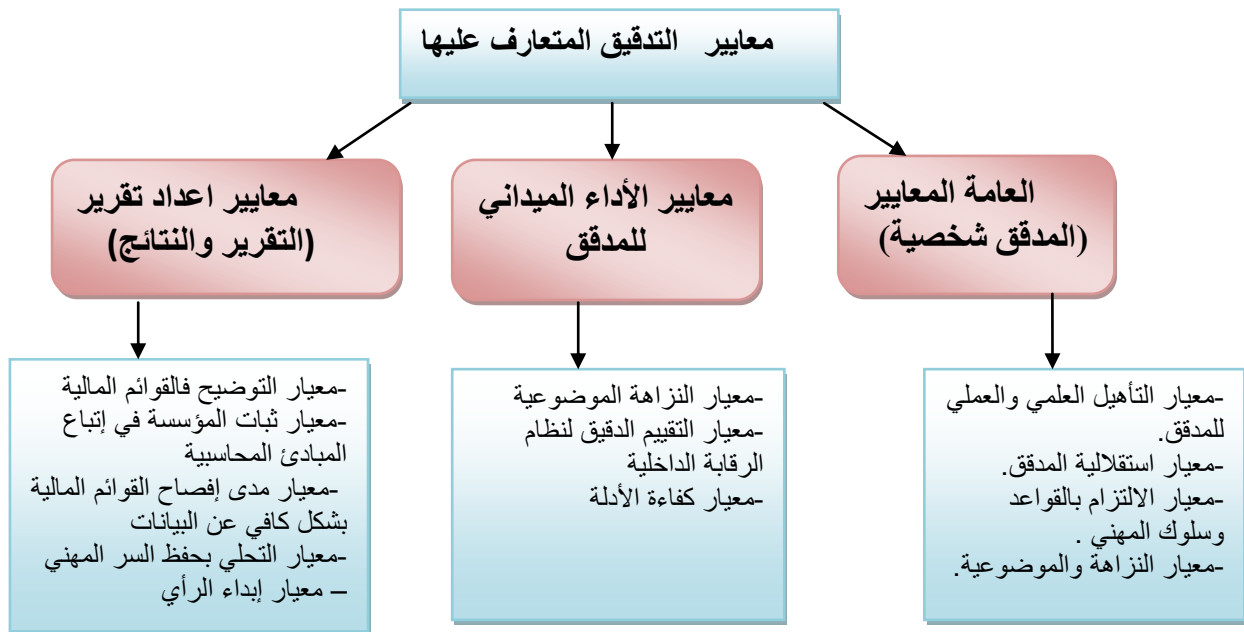
المبحث الثاني: معايير التدقيق ووسائل اكتشاف الأخطاء وتصحيحها

إن قيام التدقيق المحاسبي كعلم جعله يقوم على مجموعة من الأفكار والمبادئ والقوانين العامة المرتبطة والمتصفة منطقيا والتي تهدف إلى التقييم والتفسير المنطقي للقرارات والممارسات الواجب اتخاذها أو القيام منطقيا والتي وتوجيه السلوك بما يكفل تحقيق قيم وأهداف محددة.

المطلب الأول : معايير التدقيق المتعارف عليها

تعتبر هذه المعايير مستويات مهنية لضمان التزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته في قبول التكاليف وتنفيذ أعمال المدقق وإعداد التقرير بكفاءة وتنقسم هذه المعايير إلى ثلاثة مجموعات كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم 1: معايير التدقيق المحاسبي المتعارف عليها



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات عبد الرحمان، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الحمديّة العامة، الجزائر، ص20.

انطلاقاً من إصدارات عدد من الهيئات المختصة مثال مجمع المحاسبين والمدققين الأمريكيين، ومحافظي الحسابات الفرنسيين والنصب القانوني لمهنية التدقيق في الجزائر، يمكن اختصار معايير التدقيق المتعارف عليها المجموعات التالية حسب الشكل أعلاه :

✓ المجموعة الأولى : المعايير العامة

- يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات التدقيق¹

- يجب على المدقق أن يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره وفي كل ما يتعلق بإجراءات العمل وهذا ما نصت عليه المادة 3 من قانون رقم 91-08 ، والمادة 67 من قانون 01/10²

- يجب على المدقق أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

✓ المجموعة الثانية : معايير العمل الميداني.

- يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسباً وكافياً ويجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا، بطريقة مناسبة وفعالة؛

- يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة؛ عند تطبيق إجراءات المراجعة، وهذا ما أشارت إليه المادة 25 من قانون 01/10³

- يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقتنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي على القوائم المالية الخاضعة لعملية التدقيق.

✓ المجموعة الثالثة : معايير إبداء الرأي

✓ - يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وتصويرها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

¹ - الجريدة الرسمية، قانون 91/08 ، عدد 20 ، الجزائر، المؤرخة في 01/05/1991، ص 651.

² - الجريدة الرسمية ، قانون 01/10، عدد 42 ، الجزائر في 19/07/2010، ص 11.

³ - الجريدة الرسمية ، عدد 42 ، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

✓ - يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم استخدامها في إعداد وتصوير القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد وتصوير

القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة، ما نصت عليه المادة 23 من قانون 10/01.¹

✓ - يفترض أن القوائم المالية تحتوي على كافة المعلومات والإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بها ما لم يرد في تقرير إبداء الرأي ما يخالف ذلك.

✓ - يجب أن يحتوي التقرير على رأي المدقق في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال، المدقق مع الإشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة.

المطلب الثاني: الأخطأ والغش المحاسبي

كلنا بشر وكل واحد فينا يمكن أن يخطأ في عمله أو في أي شيء يقوم به، ويكون ذلك نتيجة سهو أو عدم المعرفة الجيدة للمبادئ التي يعمل بيها ، لكن هناك ما أسوء من الأخطاء وهو الغش والذي يكون نتيجة شيع مقصود وهو السرقة ، وستتطرق في هذا المطلب إلى ماهية هذه الأخطاء والغش.

أولا : الأخطأ المحاسبية

ستتطرق في الفرع على تعريف الأخطاء وأنواعه

1-تعريف الخطأ : الخطأ ينشأ إما عن إهمال أو عن خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ويكون عن غير قصد.

2-أنواع الأخطاء :

¹الجريدة الرسمية ، عدد 42، مرجع سبق ذكره،ص،08.

لقد تعددت أنواع الأخطاء وتختلف من خطأ إلى آخر، كما انها تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها ، ومن أهم هذه لأنواع نجد:¹

1- من حيث تعمد وقوع الأخطاء : تقسم هذه الأخطاء إلى:

1 4 الأخطاء العمدية : وهي تلك الأخطاء التي ترتكب بقصد وعن سابق تخطيط بهدف اختلاس موجودات المؤسسة .

1-2 أخطاء غير العمدية : وهي تلك الأخطاء التي لا تقع بشكل مقصود وإنما بسبب جهل في المبادئ

المحاسبية أو نتيجة خطأ في العمليات الحسابية أو اهمال أو تقصير.

2- من حيث طريقة الارتكاب وطبيعة الخطأ : تقسم هذه الأخطاء إلى:

1-2 أخطاء حذف أو سهو : وهي الناتجة عن عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها بدفاتر القيد

الأولية، أو عدم ترحيل طرفي العملية أو أحدهما إلى حساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ ، والسهو أو الحذف الكامل

لا يؤثر على ميزان المراجعة مما يجعل اكتشافه صعبا، ولكن هذا لا يعني استحالة اكتشاف خطأ حذف كلي

فالمراجعة وأسلوب مقارنات مع السنوات السابقة يكشف ذلك.

أما السهو أو الحذف الجزئي فمن الطبيعي أن يكون اكتشافه سهلا لما يترتب عليه من عدم توازن ميزان المراجعة،

وإن مراجعة الترحيل كفيلة باكتشاف مثل هذا الخطأ.

2-2 لأخطاء الارتكابية : وهي ناتجة من الخطأ في العمليات الحسابية (طرح، جمع، ضرب) أو في ترحيل الأرقام

أو ترصيد الحسابات وما شابه، وقد يكون الخطأ لارتكابي كليا أي أن الخطأ الحسابي متساوي في طرفي العملية،

وهنا لا يتأثر ميزان المراجعة من حيث التوازن.²

¹-إيهاب نضمي، تدقيق الحسابات الأطار النظري، دار وائل للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، 2012 ، ص 6 .

²-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 52.

وكذلك قد يكون الخطأ الارتكابي جزئياً أي في أحد طرفي العملية فقط، ويؤثر هذا قطعاً على توازن ميزان المراجعة، ويمكن اكتشافه بالمراجعة الحسابية.

2-3- أخطاء فنية: وهي تلك الأخطاء الناتجة عن خطأ في تطبيق المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها

وقد تنشأ هذه الأخطاء عن الجهل بقواعد أصول المحاسبة، كاخلط بين المصروفات الإدارية والمصروفات الرأسمالية، فمثلاً مصاريف تركيب قاعدة لآلة جديدة مشتراة، تعتبر مصاريف رأس مالية، ويجب تحميل حساب الآلات به، أما إذا اعتبر هذا المصروف مصروفاً إيرادياً وحمل لحساب مصاريف الصيانة، فهذا يعتبر خطأ فني وهذه الأخطاء وتؤثر على ميزان المراجعة من حيث التوازن كذلك قد لا تؤثر على نتيجة الربح النهائي للمشروع¹

2-4- أخطاء متكافئة أو معوضة: يقصد بها تلك لأخطاء التي تتكافأ مع بعضها أي أن الخطأ في بعضها

يحموا أثر الخطأ في البعض الآخر أو يعوضه، وهكذا فانا لا نؤثر على توازن ميزان المراجعة مما يجعل اكتشافها صعباً لا يتأتى للمدقق إلا إذا بدل عناية تامة في التدقيق المستندي والمحاسبي وقد يدل تكرار هذه الأخطاء على عدم دقة وسلامة النظام المحاسبي المتبع في المشروع.

2-5- أخطاء كتابية: هي ناشئة عن خطأ في القيد أو عملية الترحيل، ومنها ما يؤثر على توازن ميزان المراجعة،

ومن ها ما لا يؤثر إطلاقاً ومن أمثلتها ما يلي²

- الترحيل إلى جانب العكسي من الحساب المعني، وهذا يؤثر على توازن ميزان المراجعة ويمكن اكتشافه من خلال تدقيق عملية الترحيل.
- الترحيل نفس الجانب لكن إلى حساب آخر، وهذا لا يؤثر على بالطبع على توازن ميزان المراجعة، ولكن يقود إلى تصوير غير صحيح لنتائج أعمال المشروع ومركزه المالي.
- قيد عملية ما مرتين، وهذا لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة الحسابية كفيلاً باكتشاف مثل هذه الأخطاء .

¹-2 يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص24.

²-يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص25.

ثانياً: الغش المحاسبي

تعريف الغش: الغش هو التزوير وهو الخطأ العمد الذي يرتكب عن قصد أو تدبير متعمدة من قبل أحد أفراد الإدارة بقصد التضليل أو الإخفاء أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية¹

2-أنواع الغش: يمكن تقسيم حالات الغش من وجهة نظر الغرض من ارتكاب هذا الغش إلى:

1-الغش بقصد الاختلاس أو تخطيطية عجز أو سوء استعمال أحد الأصول ومن الأمثلة على هذا النوع نجد:

➤ إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع وسجلاته واختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاس بخزينة

المشروع، كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير لإيصالات دفع وهمية.

➤ عدم ثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها أو استخدامها لتغطية اختلاس سابق أو عجز في

الخزينة.

➤ عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المستودعات واختلاسها أو استعمالها في تغطية اختلاسات سابقة

بالمستودعات.

2: الغش بقصد التأثير على القوائم المالية وذلك لهدف²:

1-2-تضخيم أرباح المشروع كأن يثبت مبيعات وهمية أو يببالغ في تقدير بضاعة آخر المدة أو لا تظهر

المصروفات على حقيقتها وهذا بهدف:

➤ التأثير على أسعار الأسهم في البورصة

➤ تشجيع المستثمرين الجدد للاكتتاب في الأسهم الجديدة لزيادة رأس المال

➤ إعادة انتخابهم لفترات قادمة

2-2-تقليل أو تخفيض الأرباح وذلك بغرض:

¹- إيهاب نضمي، مرجع سبق ذكره، ص ص21.

²خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص5

➤ تكوين احتياطات سرية قد يساء استخدامها مستقبلاً لتحقيق أهداف خاصة بالإدارة

➤ وقد يكون ذلك بهدف التهرب من ضريبة الدخل .

➤ طلب إعانة من الدولة خاصة إذا كانت الدولة تضمن حداً أدنى من الأرباح

3- إظهار المركز المالي للمشروع على غير حقيقته : وذلك بالتلاعب في قيم الموجودات والمطلوبات، كل ذلك

المضاربة في السوق المالي أو للحصول على قرض أو ثمن مرتفع للشركة في حالة البيع.

3- مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها

تمر مراحل البيانات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسية في الدورة المحاسبية، وتعتبر هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ

والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لإرتكابها وهذه المراحل هي :¹

1-مرحلة غنثات العمليات أي مرحلة القيد الأولي : تنقسم فرص ارتكاب الغش والخطأ إلى ثلاث أنواع:

1-1-التحليل غير السليم : فقد يخطأ المحاسب عن عمد أو عن غير عمد في تحليل العملية إلى طرفيها المدين

والدائن، فيوجهها إلى الحسابات غير الصحيحة.

1-2-حذف عمليات كان يجب قيدها : ومن أمثلة ذلك عدم إدراج بضاعة معينة ضمن المخزن السلعي في

نهاية العام بالرغم من وصول فاتورة المورد.

1-3-إدراج عمليات كان يجب حذفها : تغلب على هذا العمل صفة العمد وسبق الإصرار والتصميم

لتحقيق هدف معين، ومن الأمثلة على هذا تلجأ إليه بعض المؤسسات من تسجيل المقبوضات التي تحدث في

بداية الفترة المالية التالية ضمن مقبوضات الفترة المالية السابقة وذلك بقصد تحسين مظهر الميزانية من حيث

النقدية.

¹ - إيهاب نضمي، مرجع سبق ذكره، ص 20 - 21.

2-مرحلة التجميع والترحيل: في هذه المرحلة الأعمال الكتابية والحسابية المتضمنة للترحيل من اليومية إلى

الأستاذ، وترصيد الحسابات وإعداد قوائم الجرد والكشوف التفصيلية، واحتساب الاستهلاكات والديون المعدومة وغير ذلك، ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات عرضة للخطأ وموطنا له سواء كان متعمدا أو غير متعمدا.

3- مرحلة إعداد وتحضير القوائم المالية النهائية: وهذه المرحلة الأخيرة التي تمر بها البيانات المحاسبية تكون

فرض حدوث أو ارتكاب الأخطاء والغش متعددة منها:

- إدراج مبالغ أو قيم غير سليمة كما في حال تضخيم الموجودات أو إظهار أرباح غير محققة بقائمة نتيجة

الأعمال

- حذف بعض البنود أو المبالغ من القوائم المالية.

- إعطاء وصف غير صحيح لبعض بنود القوائم المالية، وهذا يؤدي إلى عدم تعبير هذه القوائم التعبير

الصحيح عن واقع المشروع، ومن الأمثلة على هذا إدراج أصول ثابتة ضمن مجموعة الأصول المتداولة

عامل أو نسبة السيولة غير عادي.

- عدم إفصاح عن كل العوامل المؤثرة على المركز المال، ومن أمثلة ذلك الالتزامات على العريضة والتي تكون

أهميتها النسبية كبيرة ويلزم اظهاها على شكل حسابات نظامية أو في ملحق للميزانية

المطلب الثالث: وسائل التقليل من الأخطاء وكيفية تصحيحها

رغم أن الأخطاء كثيرة ومتعددة إلا أن على المؤسسة الاستعانة بمجموعة من الوسائل التي من شأنها ان تساعد

في التقليل من الأخطاء، ووضع بعض الاقتراحات لأجل تصحيحها، وسنطرق إلى هذه الوسائل وكيفية تصحيح

الأخطاء.

أولاً: وسائل القضاء على الأخطاء

- هناك وسائل متعددة التي تستخدمها المؤسسة للقضاء على الأخطاء بقدر الإمكان ومن هذه الوسائل نجح¹:
- استخدام نظام الحسابات الإجمالية ودفاتر الأستاذ ذات ميزان المراجعة المستقل إذ بواسطتها يمكن اكتشاف وقوع أي خطأ في حسابات العملاء والموردين، عن طريق مطابقة رصيد حساب إجمالي العملاء من مجموعة أرصدة حسابات العملاء وكذلك الحال بالنسبة لحسابات الموردين.
 - عمل ميزان المراجعة العام على فترات متقاربة شهريا أو أسبوعيا حتى يكون من السهل البحث عن الأخطاء في حال عدم توازن جانبي لميزان المراجعة عن الفترة من تاريخ إعداد ميزان المراجعة الحالي، بحيث يكون البحث فالعمليات التي تمت في هذه الفترة القصيرة.
 - تكوين إدارة خاصة للمراجعة الداخلية داخل المؤسسة، تكون مهمتها الأساسية مراجعة المستندات المالية والتأكد من صحتها قبل تقييدها في الدفاتر والسجلات ثم تقوم بمراجعتها بعد التنفيذ وبذلك يمكن اكتشاف الأخطاء حين وقوعها ومعالجتها في الحال
 - إرسال الكشوف دورية للعملاء بأرصدهم طبقا لما ورد بحسابتهم بدفتر الأستاذ العملاء، وتلقى ردود منهم للتأكد من صحة الرصيد الدفترى، وتقييد هذه الخطوة حيث أن حسابات العملاء تكون غالبا الجزء الأكبر من حسابات المؤسسة.
 - استخدام المراجع الخارجي والذي يقوم بالمراجعة المستمرة خاصة أنه في وضع يسمح له ذلك حيث أنه طرف خارجي محايد ومستقل.

¹-يوسف محمد جربوع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 22-23.

ثانيا : كيفية تصحيح الأخطاء

إذا ما اكتشف المدقق خطأً بالدفاتر والسجلات المحاسبية ، عليه أولاً أن يقرر ما إذا كان ذلك الخطأ يستلزم تصحيحها، لأنه ليس من الضروري تصحيح جميع الأخطاء التي يكتشفها المدقق فقد لا تستدعي طبيعة الخطأ أو أهميته النسبية ضرورة تصحيحه، وهذا الأمر راجع لتقدير المدقق وخبرته المهنية.

أما إذا كان الخطأ ذو أهمية نسبية أي أن له تأثير على المركز المالي للمشروع أو نتيجة أعماله، فلا بد عندها من إجراء التصحيح اللازم وفقاً للمبادئ المحاسبية السليمة، وهناك ثلاث كفاءات لتصحيح الأخطاء وهي:¹

1- تصحيح الأخطاء بالشطب :

يمكن تصحيح الأخطاء بالشطب وذلك بأن يقوم رئيس الحسابات نفسه بشطب الخطأ الموجود في الدفاتر بالمداد الأحمر، ويضع فوقه التصحيح اللازم له مع التوقيع بجوار القيد الصحيح بإمضاءه مع تاريخ اكتشاف الخطأ.

ويلاحظ في هذه الحالة أنه لا يمكن استخدام طريقة الشطب في الدفاتر لتصحيح الأخطاء وخاصة، إذا كان

الخطأ في دفتر اليومية، وذلك لأن دفاتر اليومية هي الدفاتر الأساسية في المجموعة الدفترية ، كما ان القانون التجاري قوتها في الإثبات إذا كان يشمل اي مسح أو شطب، مما يدعو إلى الشك في صحتها وعدم القدرة على التمسك بها كدليل إثبات أمام القضاء أو الجهات الرسمية الأخرى كدائرة الضريبة .

أما إذا كانت القيود سليمة في دفتر اليومية ونشأ الخطأ فقط عند الترحيل إلى دفتر الأستاذ، فيمكن هنا استخدام هذه الطريقة، باعتبار أن دفتر الأستاذ ليس من الدفاتر القانونية وما دامت العمليات مثبتة بدفتر اليومية.

2- تصحيح الأخطاء بالطريقة المطولة :

هذه الطريقة يتم تصحيح بإجراءات قيدين بدفتر اليومية أولهما لإلغاء القيد الخطأ عن طريق إجراء قيد عكسي للقيد الخطأ، وثانيهما إجراء القيد الصحيح وذلك سواء

¹-خالد اميم عبد الله ،مرجع سبق ذكره،ص 64.

كان الخطأ في دفتر اليومية العامة أو في دفاتر اليوميات المساعدة وإن كان التقيد صحيحاً في دفتر اليومية ولكن الخطأ عند الترحيل إلى دفتر الأستاذ.¹

3- تصحيح الأخطاء بالطريقة المختصرة: في هذه الطريقة تتم عملية التصحيح بقيد واحد دون الحاجة

إلى إلغاء القيد الخطأ، حيث يتم تصحيح الخطأ بإلغاء الطرف الخطأ، بمعنى إذا كان الطرف الدائن هو الخطأ نجعله مدين والطرف الدائن هو الطرف الصحيح. أما إذا كان الطرف المدين هو الخطأ فيجعل دائن بقيد التصحيح والطرف المدين هو الطرف الصحيح، وإذا كان الخطأ بطرفي القيد نعمل بالخطوتين السابقتين بقيد مركب.²

المبحث الثالث: منهجية التدقيق المحاسبي

باعتبار أن التدقيق المحاسبي عملية منتظمة تهدف إلى إبداء رأي في القوائم المالية للمؤسسة ونظراً لما له من تأثير على مستقبل المؤسسة فعلى المدقق تأدية مهامه بشكل جيد ودقيق.

المطلب الأول: تقييم وفحص الحسابات

تعتبر فحص الحسابات المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق قبل إبداء المراجع لرأيه في القوائم المالية للمؤسسة، وهي مرحلة جد مهمة لأنه ليس من الممكن للمدقق أبداء رأيه في القوائم المالية لو لم يتم بفحصها وتدقيقها بطريقة تجعله متأكداً من رأيه ووثاقاً منه، ويتوقف حجم الفحص الذي يقوم به المدقق، ففي حال امتلاك المؤسسة لنظام رقابة ذو جودة عالية فإنه على المدقق أن يكتفي بالحد الأدنى من الفحص في برنامج عمله في المؤسسة. وتكون عملية فحص الحسابات في ثلاث خطوات متتالية وهي كالآتي:³

¹ - ايهاب نضيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

² - يوسف محمد جربوع ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

³ - محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ، ص 76-77.

1 - تحديد آثار تقييم المراقبة الداخلية: تمثل هذه الخطوة بالنسبة للمدقق نقطة الانطلاق في فحص

الحسابات، حيث يقوم فيها المدقق بإعادة النظر في برنامج تدخله على ضوء النتائج التي توصل إليها من قبل، فيقوم بتوسيع أو تضيق تدخله وفق حجم نقاط القوة ونقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية.

2-الاختبارات والتطابق: يقوم المدقق في هذه الخطوة بالتحقق من تجانس وتطابق المعلومات المحاسبية

والمعلومات حول العمليات من عدمه، واكتشاف الانحرافات وذلك بالاطلاع على مختلف الوثائق المالية والمحاسبية وخصوصا موازين الحسابات والقيود الكبرى وتدقيق العمليات المركزة، وكذا الاطلاع على المعلومات خارج المحاسبة كالموازنات، لوحة القيادة، العقود ومحاضر الاجتماعات ومقارنة هذه المعلومات من سنة إلى أخرى. كما يقوم المدقق باختبار التسجيلات والأرصدة بالاعتماد على الوثائق الداخلية المتمثلة في الفواتير ووصلات الاستلام وملف الجرد الدائم وغيرها من الوثائق محل المراجعة، كما يعتمد المدقق على المصادقات الداخلية من طرق الموردين والعملاء والبنوك ومختلف المتعاملين الداخليين والخارجيين وكذلك تقييم عمليات الجرد والمخزونات والخزيرة.

3-إنهاء عملية التدقيق وابداء الرأي : بعد قيام المدقق بهذه الخطوات يكون أمام جمع ما يكفي من معلومات

لأبداء رأيه وكذلك ما يكفي من الأدلة والإثباتات التي تؤيد هذا الرأي وتدعمه ولم يبق للمدقق قبل أن يبدي رأيه في هذه القوائم إلا أن يتأكد من أوراق عمله وأن يقوم بمواجهة مختلف العمليات التي تمت بعد نهاية الدورة

المحاسبية والتي تكون لها آثار على القوائم المالية أو تقديم تفسيرات لعمليات تمت في الدورة المحاسبية محل التدقيق.

وللقيام بهذه الخطوات على المدقق أن يستعين في مهامه بعدة تقنيات وطرق تساعد وتسهل عليه مهامه وتضمن

له التوصل إلى النتائج تتميز بالدقة والصحة والشمولية، حيث يستعين ب:

● **المشاهدة العينية:** إن تقنية المشاهدة العينية من أنسب الوسائل للتأكد من صحة وسلامة الجرد، فيما يتعلق بالمخزونات والخزينة، حيث يقوم المدقق بفحص انتقادي للطريقة التي تتم بها عملية الجرد في المؤسسة .

● **فحص الدفاتر والوثائق:** يتوجب على المدقق التأكد من السجلات المحاسبية ومختلف المستندات التي تبرر بعض العمليات التي قامت بها المؤسسة ، كالإهلاكات وإنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة و غيرها من العمليات الحسابية .

● **فحص المصادقات المباشرة:** على المدقق الحصول على المصادقات المباشرة من المتعاملين كالموردين والعملاء ، البنوك ، الضرائب ، وهذا لتأكد من الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية .

● **التدقيق القياسي:** على المدقق من تدقيق المؤشرات المالية للمؤسسة من سنة إلى أخرى، وهذا حتى يتعرف على التغيرات والتطورات هذه المؤشرات من سنة إلى أخرى.

● **الحصول على تصريحات من المسيرين:** إن المدقق بحاجة إلى تصريحات والتفسيرات التي يتلقاها من المسيرين لما يواجهه أي مشكلة في عمله.

المطلب الثاني: وسائل الحصول على أدلة الإثبات

إن المدقق لا يستطيع إبداء رأيه حول صدق وسلامة القوائم المالية إلا بوجود أدلة إثبات تثبت له مصداقيتها وحتى يتسنى للمدقق الحصول على الأدلة عليه الاستعانة ببعض الوسائل التي تساعد في أداء عمله.

أولاً: تعريف أدلة إثبات:

تعرف أدلة الإثبات بأنها "أي معلومة يستخدمها المدقق لتحديد ما إذا كانت البيانات محل التدقيق تما إعدادها بما يتفق والمعايير الموضوعية ذات الصلة، بمعنى آخر فإن أي دليل إثبات من شأنه أن يؤثر على دعم وتقدير المدقق فعليه جمع الأدلة التي تساعد على الحكم على صحة المعلومات المالية".¹

ثانياً: وسائل الحصول على أدلة: يقوم المدقق بالعمل على الحصول على أدلة الإثبات التي تبين مدى صحة الوضعية المالية المقدمة من طرف المؤسسة لدعم موقفه من هذه الوضعية ومن القوائم المالية بشكل عام، ويعمل على جمع هذه الأدلة منذ انطلاقه في مهمته إلى غاية انتهائه منها، ويستعمل المدقق في هذا الإطار عدة وسائل تمكنه من جمع ما يكفي

من أدلة تساعد على تأسيس رأيه وتبريره، ونذكر من هذه الوسائل ما يلي:²

2-الجرد الفعلي: يمثل الجرد الفعلي أحد أهم الطرق والوسائل التي تمكن المدقق من جمع أدلة الإثبات، حيث أن عملية الجرد تعتبر إلزامية بالنسبة لجميع المؤسسات على الأقل مرة واحدة في السنة وذلك وفق ما نص عليه الأمر الرئاسي رقم 19 المؤرخ في 27 جانفي 1982 ، حيث يلتزم المدقق بحضور الجرد المادي ويقدم دليلاً ملموساً عن ممتلكات المؤسسة وذلك عن طريق جدول مفضل وممضى عليه من طرف المدقق.

2-المراجعة الحسابية: يلجأ المدقق في بعض الحالات إلى التأكد من الحسابات والأرقام الموجودة في القوائم المالية المقدمة إليه وذلك حتى يفهم الأرقام والنتائج التي تحصل عليها محاسب المؤسسة، كما يضطر أحيانا للتأكد حسابيا حتى من مبالغ الفواتير حتى يقف على التصريجات المقدمة فيما يخص الرسوم، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني.

¹-عبد الفتاح ،حسين أحمد عبيد، شريفة يلي حسن ، أسس المراجعة الخارجية ،المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2007،ص 73.

²-طواهر محمد التهامي ،صديقي مسعود،مرجع سبق ذكره ،ص ص 136-139.

3-المراجعة المستندية: يعتمد المدقق على مراجعة التسجيلات المحاسبية للعمليات التي قامت المؤسسة من

أجل جمع أدلة إثبات ،حيث يقوم بهذه الخطوة بهدف التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومطابقتها لشروط الشكلية والموضوعية والتأكد من وجود الوثائق اللازمة لتبرير كل السجلات المحاسبية .

4-المراجعة القياسية : يعتمد المدقق خلال عمله على المراجعة القياسية بهدف الحصول على نتائج معينة في

وقت قياسي ،ويقوم فيها بقياس عنصر من عناصر القوائم المالية بعنصر آخر ومقارنتها، وهي تعتبر وسيلة تأكد في حد ذاتها ،حيث يمكن له أن يقيس الرسم على النشاط المهني بالنسبة إلى رقم الأعمال ¹.

5-المصادقات: يقوم المدقق بإرسال هذه المصادقات إلى المتعاملين مع المؤسسة من موردين وعملاء وغيرها،

حتى يؤكدوا له أو ينفقوا الأرصدة الواردة في القوائم المالية للمؤسسة على أن يوجه الرد إليه مباشرة، وهناك ثلاثة أنواع من المصادقات:

المصادقات الإيجابية: يبين فيها الرصيد ويطلب من المتعامل مع المؤسسة التقرير عن صحة أو خطأ هذا الرصيد .

المصادقات السلبية: يبين فيها الرصيد ويطلب منه التقرير في حالة الخطأ فقط وعدم التقرير في حالة صحة الرصيد.

المصادقات البيضاء: وهي أن يطلب من المتعامل التقرير عن الرصيد الذي ما زال بينه وبين المؤسسة دون ذكر الرصيد الوارد في القوائم المالية للمؤسسة.

¹-عبد الفتاح صحن ، مرجع سبق ذكره، ص 85.

6-الاستفسارات: يمكن أن يتم الاستفسار بطريقة شفوية طيلة مدة مهمته في المؤسسة حيث يلجأ إلى

القائمين على العمليات التي يجد فيه إشكالا قصد شرحها وتبسيطها له، كما يمكن أن تك ون استفسارات

كتابية كالحوارات التي يجريها المدقق مع المسؤولين وكذلك عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية المعتمدة في المؤسسة

7-المقاربات: تكون هذه المقاربات بمقارنة التسجيلات المحاسبية مع بعضها البعض، وذلك بمقارنة ما تم

تسجيله في يومية البنك في المؤسسة مع هو وارد في تفصيل حساب المؤسسة في ذات البنك¹.

المطلب الثالث : تقارير المدقق المحاسبي

تستهدف عملية التدقيق المحاسبي إعداد تقرير مهني محايد عن القوائم المالية بناء على ما يقوم به مدقق الحسابات

من فحوص اختبارات ويقوم المدقق المحاسبي بتخطيط أعمال التدقيق للوصول إلى هذا التقرير في نهاية عملية الذي

تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل التدقيق.²

أولا : أنواع التقارير

عموما سنركز في هذه الدراسة على أربع أنواع من التقارير المتمثلة فيما يلي:³

1/التقرير النظيف

يصدر المدقق رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بتدقيقها إذا توفرت لديه أربعة شروط هي:

-أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما؛

-عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في جدول حسابات النتائج أو في الميزانية؛

-صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي؛

¹-محمد طواهر تلامي ، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره ، ص 139.

²- فاتح سردوك ، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية ،مذكرة الماجستير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2004، ص 28.

³-محمد أمين مازون ،التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2011،ص 43.

- حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية .

2/التقرير التحفظي

يقوم مدقق الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ، إذا صادف خلال عملية التدقيق أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضاته أو انتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها، مثل وجود قيود على نطاق عملية التدقيق أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في تقرير المدقق، أي أن تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرر ذكرها في التقرير، كما يجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ.¹

3/التقرير السالب

يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها، ويعتبر الرأي السلبي أمراً نادر الحدوث لأن المدقق يقوم عادة بوضع مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالبا ما تلتزم المؤسسات بتنفيذ هذه التوصيات.²

4/تقرير الإمتناع عن إبداء الرأي

يعني الإمتناع عن إبداء الرأي أن مدقق الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي في عن القوائم المالية موضوع التدقيق، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي³

¹-زهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص104.

²-Robirt obert ,comptabilité et audit , Manul et Application ,paris, p ;405.

³-Micheline friéderich, comptabilité et audit, Editions foucher, 2008, P : 516.

- وجود قيود مفروضة على عمل المدقق تفرض عليه من إدارة المؤسسة، وذلك بعدم تمكنه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكنهم من الاتصال بالعملاء المدنين للحصول على مصادقات بصحة أرصدهم مع المؤسسة.
- وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التنبؤ بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد المؤسسة كتعديدها على حقوق الاختراع لمؤسسة أخرى، أو قضية من عمال المؤسسة يطالبون بدفع تعويضاتهم... وغيرها
- في حالة قيام زميل آخر للمدقق الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية، في هذه الحالة يتمتع عن إبداء الرأي عليها؛
- عندما يتعذر على المدقق الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بإبداء رأيه، فإنه يتمتع عن ذلك؛

- غالباً ما ترجع أسباب الامتناع عن إبداء الرأي إلى تضيق نطاق الفحص الذي يجريه المدقق، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيدي المدقق رأيه فيها.

ثانياً : العناصر الرئيسية لتقارير التدقيق المحاسبي

يتضمن تقرير مدقق الحسابات العناصر الرئيسية التالية¹

- أ / **عنوان التقرير** : حيث يعنون التقرير بعبارة (تقرير مراقب الحسابات) .
- ب / **الموجه إليهم التقرير** : يوجه إلى المساهمين ، أصحاب الحصص وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة التي تم تدقيق قوائمها المالية
- ج / **الفقرة الافتتاحية** : تتضمن تحديد تقرير مراقب الحسابات القوائم المالية التي تمت مراجعتها
- د / **فقرة النطاق** : تشمل وصفاً لنطاق وعملية التدقيق، كما أن الفقرة تفيد أن مراقب الحسابات قد حصل على البيانات والإيضاحات التي رآها لازمة لأغراض التدقيق، وكذلك بياناً بأن أعمال التدقيق التي قام توفر أساساً مناسباً لإبداء رأيه .

¹ - زهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

هـ /فقرة الرأي : تتضمن رأيًا صريحًا عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة على المركز

المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية طبقًا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها

و /المعلومات الأخيرة : تتضمن لتريخ التقرير، عنوان مراقب الحسابات، توقيع مراقب الحسابات.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن التدقيق المحاسبي عملية منظمة ومنهجية تستهدف جمع وتقييم الأدلة والقرائن بطريقة موضوعية بواسطة المدقق محاسبي مستقل محترف يبدي رأي في محايد موضوعي حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، ثم تبليغ نتائج التدقيق للأطراف المستخدمة لهذه القوائم المالية سواء داخل المؤسسة أو خارجها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، هذا الرأي يمر عبر مراحل أساسية تضمن السير الحسن لمهمة التدقيق وتسمح باختصار عاملي الوقت والجهد إلى تحصيل أكبر فعالية، من تخطيط لعملية التدقيق، تقييم نظام رقابتها، وكذا اكتشاف الأخطاء والغش ومحاولة تصحيحها، والبحث عن أدلة إثبات تدعم الرأي النهائي للمدقق.

فالمهمة الرئيسية للمدقق تتمثل في فحص وتدقيق القوائم المالية والتحقق من تطبيق المؤسسة للمبادئ والطرق والسياسات المحاسبية بطريقة صحيحة وثابتة من سنة لأخرى تتوافق مع المبادئ والمعايير المحاسبية السائدة في البلد.

مقدمة الفصل

بعد تناولنا موضوع النظري لموضوع دور التدقيق المحاسبي في رفع الأداء المالي في الفصول السابقة سنحاول من خلال هذا الفصل، واستنادا إلى ما سبق ذكره في الجانب النظري بإسقاطه على الجانب التطبيقي ونحاول التعرف على واقع التدقيق المحاسبي في مؤسسة السيراميس محاوليين من خلال دراسة ابراز الجوانب المتعلقة ببحثنا والمتمثل في دور التدقيق المحاسبي في رفع الأداء المالي من خلال إجراء مقابلة مع المكلفين بتسير الوحدة وطلب الوثائق المعتمدة فالدراسة، في محاولة معرفة نظام المحاسبي والرقابي ودوره في تحسين الداء المالي فالمؤسسة

لذلك قمنا بتقسيم الفصل الثالث إلى مباحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة ونشاطها

المبحث الثاني: واقع التدقيق المحاسبي والأداء المالي فالمؤسسة

المبحث الثالث: تسوية وتصحيح الأخطاء المحاسبية من طرف المدقق المحاسبي

المبحث الأول : تقديم مؤسسة "صناعة الخزف " ceramis ونشاطها

يعتبر مصنع صناعة الخزف من بين المؤسسات المتوسطة الرائدة في الصناعة المحلية للخزف الحائطي وفي هذا المبحث سوف نتعرف أكثر على على هذه المؤسسة وهذا من خلال التطرق إلى:

-التعريف بمؤسسة "صناعة الخزف ceramis"

- "مجال نشاط مؤسسة"

- "الهيكال التنظيمي لمؤسسة"

المطلب الأول : تعريف بالمؤسسة

عبارة عن شركة مساهمة 55% من رأس المالها الاجتماعي تمثله الدولة و45% قطاع الخاص

تاريخ مؤسسة سيرا ميس هي شركة متخصصة في إنتاج وتسويق مواد سيراميك وخاصة البلاط الحائطي ومن بين منتجاتها بلاط من نوع: 20 سم*30 سم

20 سم*40 سم

25 سم*30 سم

25 سم*40 سم

08 سم*30 سم

08 سم*40 سم

وهي شركة ذات أسهم مختلطة بين القطاع العمومي شركة الصرف للعرب وخاص وبعد أول نموذج

شراكة بين القطاعين على المستوى الوطني، أنشئت الشركة عام 2002 وبداء الإنتاج بها عام

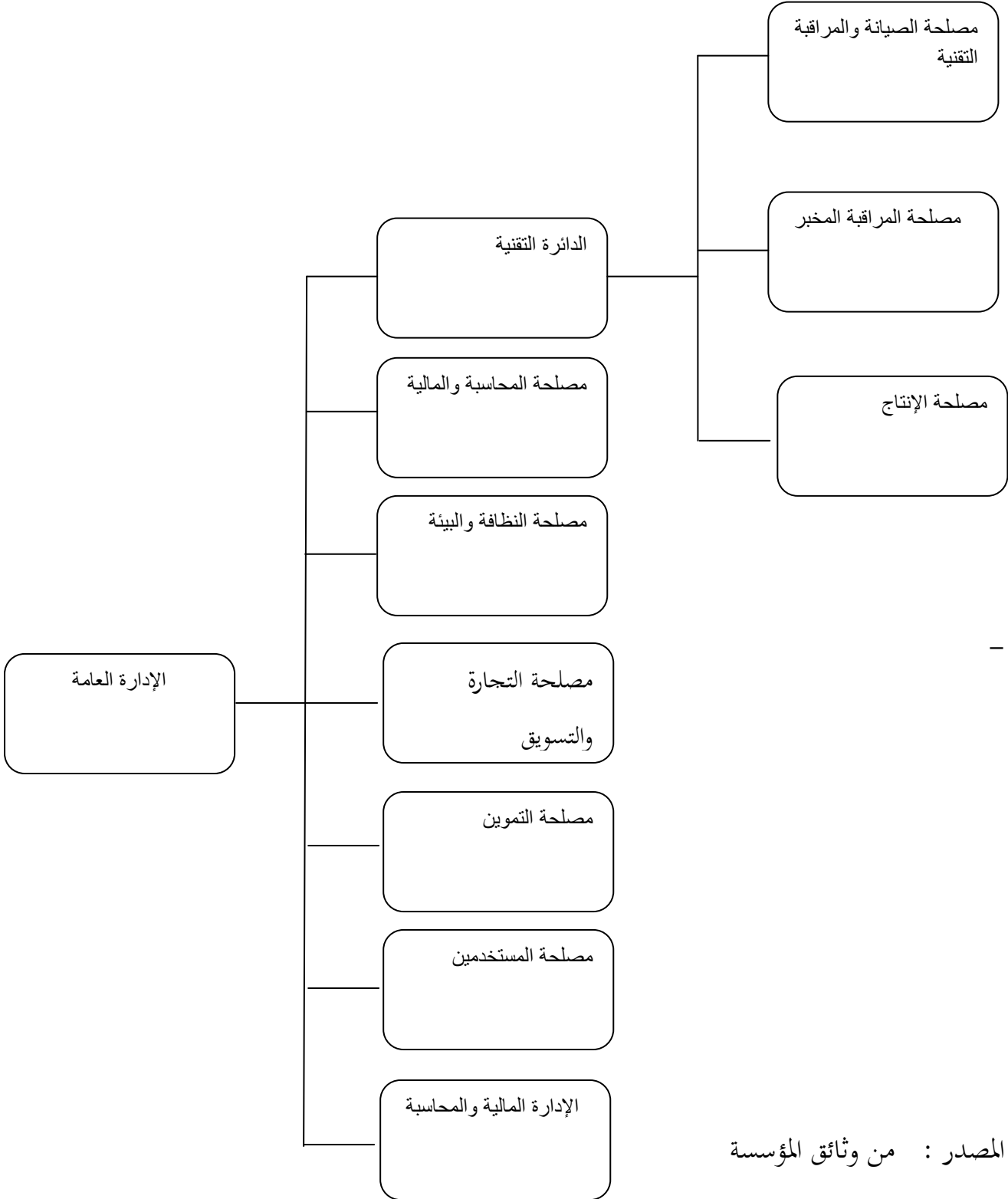
2007 وتتسع على مساحة 2هكتار طاقتها الإنتاجية سنويا أكثر من مليون م من البلاط يعمل

بالشركة حوالي 120 عاملا مقسمين إلى قسمين :

- عمال الإنتاج

- عمال الإعانة

الشكل رقم (03) الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر : من وثائق المؤسسة

شرح المخطط

مصلحة المستخدمين:

مصالحها:

-التأمين

-الضمان الإجتماعي

-الضمان الصحي

هي مصلحة تهتم وتعالج مصالح العمال الأجرة+ الإدارة العامة

مصلحة التسويق: هي مصلحة مسؤولة عن تسويق وتوزيع المنتج

مصلحة التمويل: هي المصلحة المسؤولة عن تمويل المؤسسة بجميع المواد وأدوات الإنتاج، هناك نوعان

من المواد المستعملة: -المواد الداخلية

-المواد المستوردة

مصلحة النظافة والبيئة: هي المسؤولة على مراقبة المالية والمحاسبة.

مصلحة الإنتاج: هي مصلحة تحتوي على معظم العمال وهي محطة للاهتمام في المؤسسة حيث أنها

مسؤولة عن الإنتاج.

مصلحة المراقبة و المخبرة: هي المسؤولة عن المراقبة والجودة.

مصلحة الصيانة والمراقبة التقنية: هي التي تسهر على تصليح الأعطاب وصيانة الأجهزة والمعدات ومراقبتها.

سياسة التسويق: تقوم على تسويق منتج عالي الجودة موافق للمقاييس الدولية والوطنية بأسعار مدروسة وفي متناول الجميع ضمن سياسة المجموعة حيث يتم إنتاج ما يباع في السوق أهم المنتجات الموجودة والمتداولة في السوق من حيث

إمكانية إنتاجها: يتم إنتاج وطرح هذه المنتجات في السوق بامتيازات ويجلب الزبائن مع أخذ إمكانية إنتاج منتج خاصة بالشركة لطرح في السوق وكذا استهدفت المستهلك المباشر خاصة شركاء البناء.

المطلب الثاني : مراحل الإنتاج :

يمر إنتاج البلاط بعدة مراحل وهي :

1-البلاط

2-التجفيف

3-القبولة

4-التجفيف

5-التلوين

6-التسخين

7-الاختيار والتعليب

1 - تخلط المواد الأولية بعد تنقيتها في قدور باستعمال الماء ، هناك خلط العجينة باستعمال

موادطينية ورمل وماء ومن جهة هناك خلط أحمر للمواد المستعملة في التلوين.

2 - التجفيف: تقذف العجينة المتحصلة عليها في سخان به شعلة من تجفيف العجينة ليتحصل على

غبار يدعي حيث إخراج الماء من العجينة.

3 - القولية: يفر من نوع الغبار الناتج عما سبق في قالب من نوع المراد صنعه.

مثال: 20سم*30سم، ثم تقوم آلة خاصة بالضغط على القالب لينتج منه بلاط متمسك

4-التجفيف : يدخل القالب الناتج من مرحلة السابقة في جهاز به هواء ساخن حيث تجفيف

نسبي للماء المتبقي.

5-التلوين : في هذه المرحلة يضاف الى منتج المرحلة السابقة الألوان.

6-التسخين: في هذه المرحلة يتم فرن درجة حرارته 120°م

7-الاختيار والتعليب : هذه المرحلة تتم فيها عملية الاختيار والتعليب.

المبحث الثاني : واقع التدقيق المحاسبي والأداء المالي في المؤسسة

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى عرض مقابلة وتحليل نتائجها، ودراسة الميزانيات والتحليل المالي لها

بهدف التحليل النسب والمؤشرات المالية

المطلب الأول: التعريف بأداة الدراسة

من خلال المقابلة التي أجريتها مدة التربص استخلصنا أن مؤسسة سيراميس من أهم المؤسسات المحلية

لصناعة الخزف وتسويقه، ومن أجل البرهنة على الفرضيات بحثنا اعتمادنا المنهج الوصفي التحليلي

المناسب لموضوع بحثنا، ذلك أن طبيعة البحث هي التي تفرض نوع المنهج المتبع، وفي بنود معرفة واقع

التدقيق المحاسبي وإسهاماته في ضبط وتحسين الأداء.

*مصادر جمع البيانات الميدانية:

تم جمع المعلومات العلمية الميدانية من محل الدراسة عن طريق أدوات جمع البيانات التالية:

-المقابلات والزيارات الميدانية نظرا لطبيعة موضوع البحث.

-الوثائق والدفاتر الخاصة بالمؤسسة

***أدوات جمع البيانات الميدانية**

لجمع المادة العلمية الميدانية استخدمنا المقابلة بغية معرفة واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة

-المقابلة: حيث تم استعناها للحصول على المعلومات وذلك من خلال مقابلة بعض المسؤولين في أقسام المالية

وكانت الأسئلة المطروحة تهدف إلى:

*معرفة واقع التدقيق المحاسبي في المؤسسة

*مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

***الأطراف المعنية بالمقابلة**

جدول رقم : (05) الأطراف المعنية

المديريات والمصالح	الأشخاص المستجوبين
-قسم المدير العام	-المدير العام
-مصلحة التدقيق	-المدقق الداخلي
-مصلحة المالية والمحاسبة	-المحاسب

المصدر: من إعداد الطالبة

سيرورة المقابلة: الجدول التالي يوضح كيفية سير المقابلة من حيث عددها والمدة التي استغرقتها

جدول رقم (6) كيفية سير المقابلة

المدة الزمنية	عدد المقابلات	مستويات إجراء المقابلة
20د	01	المدير العام
25د	02	المدقق الداخلي
1سالى 2.30سا	04	المحاسب

محاور المقابلات : كانت محاور المقابلات موجهة نحو معرفة مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

داخل المؤسسة محل الدراسة

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محل الدراسة

بعد محاولتنا لتغطية الجوانب النظرية للبحث حاولنا أن نحيط بالموضوع من جانب التطبيق بالقيام بالدراسة ميدانية

استطلاعية عن طريق اجراء مقابلات قي مؤسسة السيراميس مع المدير العام ورئيس قسم المالية والمحاسبة ، المدقق

الداخلي والذين رحبوا بالدراسة وحاولوا الإجابة على معظم الأسئلة المقدمة

نموذج الأسئلة المطروحة : لقد قسمنا الاسئلة المطروحة على بعدين من دراسة وكانت كالتالي:

البعد الأول : الأسئلة خاصة بتدقيق المحاسبي والرقابة الداخلية ؟

01- ماهو مفهومكم لتدقيق المحاسبي؟

- 02- من الذي يقوم به؟ ماهو مستواه التعليمي؟
- 03- ماهي خطوات التدقيق؟
- 04- هل يوجد قسم خاص بالتدقيق المحاسبي؟
- 05- من الذي يصنع الخطط والإجراءات المتبعة لعملية الرقابة؟
- 06- من الذي يشرف على تنفيذ هذه الخطط ومتبعاها؟
- 07- هل هناك فصل بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية والضبط الداخلي؟
- 08- هل هناك مهام منفصلة لكل شخص بالمصلحة ام يوجد تعدد المهام لشخص واحد؟
- 09- هل توجد هناك زيارات دورية من لمصالح المؤسسة (قسم إنتاج، مصلحة التجارية، مصلحة الشراء،....)؟ من الذي يقوم بها؟
- 10- ماهي أنواع التقارير الرقابة الداخلية عندكم؟ وهل هي شهرية أم ثلاثية...؟
- 11- هل يوجد هناك تقارير حول نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الخارجي؟

البعد الثاني: الأسئلة خاصة بالأداء المالي للمؤسسة :

- 01- ماهو مفهومكم للأداء المالي ؟
- 02- هل يتم الإعتماد على نظام واضح وممنهج لاستخراج المعلومات مالية والمحاسبية تعكس واقع النظام؟
- 03- هل يوجد هناك تقييم للأداء المالي؟ ← لا ← لماذا وماهي لأسباب؟

نعم ← كيف تتم عملية التقييم؟

04- إذا كانت لديك عملية تقييم من يقوم بها وماهي المعلومات التي يستعين بها ولمن ترفع التقارير الخاصة بعملية التقييم؟

05- هل يتم البحث على الانحرافات وهل يتم تصحيحها وماهي لإجراءات المتخذة في عملية تدارك تلك الانحرافات؟

06- هل توجد مصلحة خاصة مكلفة بمتابعة والاستماع والبحث والرضا للزبائن ومحاولة إيجاد الحلول؟

07- هل هناك محاولات لتحسين لأداء؟

نموذج الإجابات المقارنة:

بعد طرح الأسئلة قدمت لنا الإجابات التالية من طرف رئيس مصلحة قسم المالية والمحاسبة والمدقق الداخلي والمدير العام للمؤسسة وتمثلت ملخص الإجابات كالتالي:

البعد الأول: الاجابة الخاصة بالتدقيق المحاسبي والرقابة الداخلية

ج1: مفهوم التدقيق المحاسبي: عبارة عن اعادة مراجعة الوثائق وسجلات المحاسبية وتأكد من صحتها عبر مرتحا التدقيق المعروفة الفحص ، التحقيق ،التقرير

ج2: يقوم به شخص واحد مستقل عن لإدارة المؤسسة وهو المسؤول عن الرقابة داخل المؤسسة،وله مستوى جامعي مع ترخيص في تخصص

ج3- خطوات التدقيق: الفحص ، التحقيق، التقرير

ج4- نعم يوجد قسم خاص بالتدقيق الداخلي

ج5- الذي يضع الخطط والاجراءات المتبعة لعملية التدقيق هو المدير العام مع مسؤول الرقابة

ج6- الذي يشرف على عملية التخطيط والتنفيذ ومتابعة هو المدقق الداخلي مع مساعدة مسؤول الرقابة

الداخلية

ج7- يوجد،فصل فالرقابة المحاسبية هي التحقق من الوثائق ومن تسجيلها،أما الإدارية فهي التحقق من

الاجراءات والقوانين المتبعة داخل المؤسسة،اما الضبط الداخلي لا يوجد.

ج8- تبين لنا يوجد فصل في إلمهام كل عامل

ج9- توجد زيارات دورية لمصالح المؤسسة،وتكون دورتين في السنة من طرف المدقق الداخلي

ج10- توجد،وهي شهرية

ج11- توجد تقارير حول نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الداخلي

وعلى سبيل المثال نقف على عملية الشراء بالمؤسسة والتي تتم وفق الاجراءات التالية:

وفي اول خطة يقوم بالعملية رؤساء المصالح بحصر الاحتياجات وذلك حسب الخدمة التي يقدمها المصالحة،

فمثلا مصلحة الإطعام: يقوم رئيس مصلحة الإطعام بتحرير وصل الطلب التموين بالسلعة،ثم يدفعه الى أمين مخزن

الذي بدوره ينظر في الطلب،وإذا لم يتمكن من تلبية لعدم وجود المواد او السلعة المطلوبة في المخزن لديه، يقوم

بتحويل هذا الوصل لمسؤل الشراء، الذي بدوره يحوله إلى مسؤول الرقابة للمصادقه عليه، ثم يعاد الوصل طلب

التموين إلى الشراء الذي يتكفل بجلب المواد المطلوبة من الموردين الذين تتعامل معهم المؤسسة،وبعد وصول المواد

مع التسليم يقوم مسؤول الشراء بتقديم البضاعة مع وصل التسليم إلى أمين المخزن، بكل من حضور مسؤول الرقابة وامين التأكد من صحة المواد من الناحية الكمية والنوعية

البعد الثاني الإجابات خاصة ب لأداء المالي:الإجابات الخاصة ب لأداء المالي للمؤسسة

وفيما يخص بالأداء المالي وجدنا انه لا يعتبرون له اهتمام داخل المؤسسة أي انه لا يوجد على حد قولهم

عرض نتائج المقابلة

من خلال طرح هذه الأسئلة توصلنا الى النتائج التالية في هذه لنظام الرقابة الداخلية والأداء المالي :

حيث أن لاشك في أن وجود إجراءات للرقابة الداخلية يحتاج إلى التضحية كبيرة لتطبيق هذه الاجراءات وسهولة التعامل معها، فوجدنا اننا من خلال المقابلة استخلصنا ان مؤسسة السيراميس تطبق نظام الرقابة الداخلية على اكمل وجه كامل وفعال 100% فمهما كان النظام قوي وفعال فلا بد من وجود بعض الثغرات التي تتخلله. وبعد طرح الأسئلة حول الأداء المالي وجدنا ان الأداء معمول به داخل المؤسسة، وهذا راجع للأسباب التالية على حد قولهم : ان المؤسسة في حالة توازن واستمرارية وان من يقوم بتشخيص الأداء هو المدير العام للمؤسسة من خلال النتائج السنة المالية:

المطلب الثالث: عرض تقييمي للتدقيق الداخلي للمؤسسة

أعطت مؤسسة اليراميس أهمية كبرى للتدقيق الداخلي واعتبرتها من الركائز الأساسية التي سوف تمكننا من التحكم والمراقبة تسيير نشاطها وتتبع ما تم التخطيط له،ومن أجل الوقوف على أهم نقاط الضعف (الانحرافات) وتحليلها واتخاذ موقف مناسب حولها وكذلك تقييم ما تم انجازه.

أولاً: تقييم التدقيق الداخلي للمؤسسة

لقد أدرك مسيرو مؤسسة أنه لا يمكن في أي حال من أحوال تسيير وبنفاعلية مؤسسة بهذا الحجم والتنوع في الفروع وتوزيعها عبر نقاط عديدة، إلا باللجوء إلى طاقم مؤهل يعتمد عليه في إدارة التدقيق الداخلي، فإعتمد مالكي ومديرو مؤسسة على التدقيق الداخلي، من أجل الاستفادة منه ولاستخدامه في العديد من القضايا التسييرية واتخاذ القرارات السليمة

-مصلحة التدقيق المحاسبي الداخلي: وهي تحتوي بدورها على:

أ-رئيس مصلحة: وهو الذي يتكفل بالمسؤوليات والأنشطة المتمثلة في:

*إعداد البرنامج السنوي للفحوصات والسهر على حسن سيرها.

*إعلام وتبليغ المسؤولين المحليين والجهويين بنتائج تلك الفحوصات والمواجهة الميدانية بما فيها الثغرات والنقائص

واقترح التوصيات، إضافة إلى هذه المسؤولية المسندة إلى رئيس المصلحة فإنه مكلف بإنجاز المهام التالية:

-تحضير البرامج وعرضه على المديرية

-الإشراف على سير المهمات وإضافة بعض المعلومات الضرورية وإرسال التقارير

ب-رئيس المهمة: وهو الذي يتولى المهام التالية :

-الإشراف على المدققين

-تقديم النصائح وارشادهم

-إعداد التقارير

ج- فريق المدققين: وهم المكلفون بالمسؤوليات والنشطة التالية :

-ضمان فعالية واحترام إجراءات الرقابة الداخلية

-الإطلاع المستمر على طرق الفحص بما فيها المعايير والتطور الحاصل

-إعداد برنامج ومخططات المهمات وعرضها رئيس مجلس الإدارة

-السهر على حسن سير المهمات وتقديم إجراءات السير في المؤسسة، تقييم نظام الرقابة الداخلية، مراقبة

التسجيلات المحاسبية مقارنة بالقواعد المستعملة، وإعداد تقرير في نهاية المهمة لإثبات حالة المصلحة التي تم

فحصها.

معيار التأهيل بالنسبة للمدقق الداخلي: يعد التأهيل المهني، التكوين الاستقلالية من أهم معايير التدقيق الداخلي

التي تمكنه من أداء مهامه بأكثر كفاءة.

ثانيا: المهام الأساسية للتدقيق المحاسبي :

تقوم بالمهام التالية الأساسية

-تنشيط ومراقبة تطبيق سياسة الرقابة الداخلية وفعاليتها.

-مراعاة احترام وتطبيق معايير التدقيق والسلوك المهني للمدققين المبتدئين

-السهر على احترام وتطبيق السياسات والاجراءات المعمول بها فالمؤسسة

- تأمين وضمان جودة المهمات واحترام المعايير والمناهج المهنية سارية المفعول

-التقرير حول مهمات التدقيق المنجزة على مستوى مختلف هياكل التدقيق

-التكفل بمهمات التدقيق خاصة المطلوبة من طرف الإدارة العامة.

المبحث الثالث: تسوية وتصحيح الأخطاء المحاسبية من طرف المدقق المحاسبي

يتمثل عمل المدقق المحاسبي في فحص البيانات والتحقق من صحتها ثم يقوم بإعداد تقرير يلخص فيه ما قام بإجنازه ووضع النتائج التي توصل إليها من خلال تحرياته.

المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية

عند تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة مت التوصل إلى نقاط الضعف التي تعتبر هامة على الصعيد التنظيمي الواقع وهي :

- عدم وجود هيكل تنظيمي رسمي ومناسب للمؤسسة .
- عدم وجود وظيفة حاكم للمؤسسة.
- هناك تداخل فامهام إذ أن المحاسب هو نفسه أمين خزينة وهو من يقوم بلدفع للبنك.
- عدم وجود جرد مادي للموجودات والمطلوبات للشركة .
- وقد لوحظ عدم التوافق خصوصا بين جمال المحاسبة وتمويل لخدمة .
- غياب ملاحظات ملحق المحزانية.
- عدم وجود مالحظات حول الميزانية المحاسبية والميزانية الجبائية .

المطلب الثاني : التسويات الجردية للمدقق المحاسبي

وتتم وفق العناصر التالية

أولاً: الجرد

تعتمد الشركة على نظام الجرد السنوي أي مرة في نهاية السنة المالية في 31/12/ن وهذا بحضور المدقق المحاسبي الداخلي وتشكيل فرق للقيام بعملية الجرد كما يلي : يتقرر في إجتماع مجلس الإدارة بتاريخ عملية الجرد ثم تتم تهيئة كل الاوضاع للقيام بعملية قبل حضور مخطط الحسابات و تجهيز مكتب خاص به للعمل، و إختيار فريقين للعد وفريق ثالث للمراقبة والتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها.

1- بالنسبة للجرد المادي للتبittات :

قوم به فريقان (أ) و(ب) كل فريق مكون من 12 شخص يقوم كل فريق بالعد على حدا بحيث يعثر على ورقة جرد متعوي بيان التثبيت ورقمه التسلسلي حسب المخطط المحاسبي للمؤسسة . وفي آخر عملية الحساب يقوم المسؤول عن الجرد المادي للتبittات بمراقبة عمل الفريقين والتأكد من صحة النتائج المحصل عليها ومطابقتها وذلك بحصول الفريقين على نفس العدد، وبعدها يضع مسؤول الفريق المراقبة تقريره النهائي حول عميلة الجرد التثبيتات وفي حالة عدم مطابقة العدد الذي حصل عليه الفريق "أ" مع النتيجة التي توصل إليها الفريق "ب" هنا يقوم المراقب بالتأكد بنفسه بطلب العد من جديد وحبضوره الشخصي والتأكد من سبب الخطأ ويتم تصحيحه، ويتم تسجيل كل العملية والنتائج ا لمحصل عليها .س العدد . وبعدها يضع مسؤول فريق المراقبة تقريره النهائي حول عملية جرد التثبيتات.

2-- بالنسبة للجرد المادي للمخزون : نفس العملية تحدث عند القيام بالجرد المادي للمخزون حيث يأتي المدقق

المحاسبي إلى المؤسسة يوم الجرد لإعطاء شارة الانطلاق ثم يشرف على م ا رقية العملية والتأكد من تصريجات الجرد

والعملية ككل وهل حضر الفريقان كما هو مفترض وهل قام كل فريق بعمله .وله أن يحضر إلى غاية نهاية عملية

الجرد كما بإمكانه المغادرة والاكتفاء بلُخذ عينات من الماديات حسب تقديره اخلاص وله الحرية في ذلك

3- بالنسبة للجرد المحاسبي :

الجرد المحاسبي يقوم به المحاسب المؤسسة باستعمال الحاسوب والملفات والدفاتر لمحاسبية وترصيد الحسابات ووضع

النتائج النهائية . ثم يقوم بمقارنتها مع نتائج الجرد المادي لمعرفة إن كان هناك تطابق بين النتائج أو هناك اختلاف

أو تباين بينهما وعليه فإن المحاسب يجب عليه أن جيد النتائج نفسها، و في حالة يتأكد من نتائجه ثم يطلب من

مسؤول المخزن التأكد من البيانات الموجودة عنده و أن لزم الأمر يطلب من فريق الجرد إعادة عمله . ثم يقوم

المدقق المحاسبي بفحص النتائج و اختبارها باستعمال العينات العشوائية.

4- التسوية وتصحيح الأخطاء المحاسبية :

بنسبة للتسوية بصفة عامة تجرى عن طريق برنامج الإعلام الآلي إذ يقوم محاسب المؤسسة بإدخال البيانات إلى

الكمبيوتر والبرنامج يقوم بتصحيح التلقائي أو لإعلام عن وجود الخطأ ونادرا ما تستعمل طريقة التهم بالصفير

ويتفادى استعمال طريقة القيد العكسي كي لا يظهر الحساب المراد تصحيحه في الطرف الآخر كأن العملية تتم

ولكنها لم تتم.

ثانيا: التسوية

تتم عملية التسوية بالنسبة للإهلاكات والمؤونات

بالنسبة للمؤونات:

بالنسبة للاهتلاكات:

تستعمل الشركة في حساب الإهلاك طريقة القسط السنوي الثابت للتثبيات العينية بمعدل 25%، أي أن مدة الإهلاك 4 سنوات .

أما القسط السنوي الإهلاك فيحسب كما يلي:

القسط السنوي الإهلاك = القيمة الأصلية * معدل الإهلاك * عدد لأشهر / 12.

ثالثا: نقل الحسابات و الأرصدة المتحصل عليها إلى ميزان المراجعة

تم وضع أرصدة الحسابات المتحصل عليها في ميزان المراجعة وتعتمد المؤسسة على نوعي مها- :الميزان العام

:ويحتوي على جميع الحسابات الميزانية ولكن بستة أرقام على الأكثر لتصل إلى الحساب الرئيسي برقمين كما هو

مسجل في النظام المحاسبي المالي

-الميزان الخاص :وهو ميزان مراجعة خاص بحسابات الغير وله نفس شكل ميزان المراجعة العام .نأخذ ميزان

المراجعة العام للمؤسسة بتاريخ 2015/12/31 يضمن الحسابات التالية من المجموعة الأولى

المطلب الثالث: تحليل الميزانية الوظيفية

تعد الوظيفة المالية في المؤسسة من الوظائف الأساسية للمؤسسة .و كما نعلم فإن رأس المال من أهم عناصر

الإنتاج و بالتالي فإن الوظيفة المالية في المؤسسة لا تقتصر على تأسيس البنية التحتية للمؤسسة و إنما المحافظة على

استمرارها و تطويرها و من هنا ظهرت أهمية الوظيفة المالية في توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج، و من تم تطوير القيمة المالية للمؤسسة و زيادتها، و المحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح أو حمايتها من خطر الإفلاس أو التصفية

ويمكن توضيح شكلها من خلال الجدول التالي :

الجدول(7):الميزانية الوظيفية 2015/12/31

المبالغ	رؤس الأموال الخاصة والخصوم	المبالغ	الأصول
386499333.09	الموارد الدائمة	576097442.85	الاستخدامات الثابتة
192214517.45	الخصوم الجارية	175678706.5	الأصول المتداولة
276853439.34	خزينة الخصوم	8888116.31	خزينة الأصول
606399199.88	المجموع	760664265.72	المجموع

المصدر: وثائق المؤسسة

من خلال هذه الميزانية يتم معرفة الوضعية المالية التي وصلت إليها المؤسسة حيث أن من خلال هذه الميزانية يتبين لنا أن الاستخدامات أكبر من الأصول المتداولة وهذا يعني أن نشاط المؤسسة، إنتاجي المؤسسة لا يقوم بعملية استثمار في السوق المالية.

أولاً: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG

رأس المال العامل الاجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدمات الثابتة

رأس المال العامل الإجمالي = 57097442.85 - 386499333.09

رأس المال العامل الإجمالي = 329401890.24

تحليل النتيجة

رأس المال العامل < 0 هذا يعني أن الستخدمات الثابتة تمت تغطيتها بالكامل من خلال الموارد الدائمة وبقي جزء منها استعمل لتغطية الأصول المتداولة

2- احتياجات رأس المال العامل BFR

وهو قدرة المؤسسة على تحمل القيم الجاهزة والقيم الاستغلال بديون قصيرة الاجل

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة - خصوم المتداولة

احتياجات رأس المال العامل = 192214517.45 - 175678706.56

احتياجات رأس المال العامل = 16535810.89

تحليل النتيجة:

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل < 0 هذا يعني أن المؤسسة تحتاج الى راس مال عامل ليغطي كل

الاستثمارات وان هذه القيمة عبارة عن عجز وجب توفرها لتمويل دورة الإستغلال (هذه الحالة توافق عادة

المؤسسات الصناعية).

3- الخزينة: T

هناك طريقتين لحساب الخزينة

الخزينة = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل أو

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الخزينة = 276853439.34 - 8888116.31

الخزينة = -267965323.03

تحليل النتيجة: الخزينة السالبة معناه أن رأس المال العامل الإجمالي لا يغطي كامل احتياجات رأس المال العامل مما يتطلب من المؤسسة طلب قروض وتسهيلات بنكية.

ثانيا : أهمية تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسة إلى تحقيق مبالغ معينة من الأرباح خلال إنتاج عدد معين منتج نهائي و هنا تلح ضرورة قياس ما تم تحقيقه من خلال دراسة و تحليل و تفسير أرقام دفاتر و سجلات نشاط المؤسسة حتى يمكن فهم مضمونها و معرفة حالة و مركز المؤسسة و الاستفادة منها في رسم المخطط و توجيه السياسات وبالتالي تمكين مجلس الإدارة من اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضع المالية للمؤسسة.

يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المخططة و قد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي و ما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاءة الإنتاجية و الإدارية للمؤسسة و يتضمن قياس الأداء بنتائج التخطيط الحقيقية و ذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط

المختلفة التي تباشرها المؤسسة كما يستلزم فرض رقابة على النتائج التي حققتها المؤسسة و مقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل أو تبيان الانحرافات و تحليل أسبابها و العمل على تفاديها مستقبلا.

ثالثا: مثال عن تقرير المدقق الخارجي: بعد أن يتم المدقق من فحص نظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة وفحص حسابات الميزانية وجدول النتائج يقوم بإعداد تقرري ره العام كما يلي:

الشكل (3): التقرير العام

مكتب محافظ الحسابات

مستغانم في...../...../.....:

أعضاء السادة لشركة سيراميس لصناعة الخزف

بسوافلية مستغانم

التقرير العام

في اطار المهمة المسندة الينا والمتعلقة بتدقيق الحسابات قمنا بفحص الجداول المالية المرفقة لشركة سيراميس لصناعة الخزف بسوافلية مستغانم للدورة المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2015 المتضمنة الميزانية، جدول النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير

الأموال الخاصة، ملحق الكشوف المالية، والحصيلة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي. لقد تمت فحوصاتنا حسب قواعد التدقيق المعمول بها عموما والتي تضمنت عمليات السير المختلفة وإجراءات أخرى للرقابة التي رأيناها ضرورية ومناسبة.

وعند تشخيصنا لنظام الرقابة الداخلية وجدنا بعض نقاط الضعف، نذكر منها ما يلي:

هناك - تداخل في المهام إذ أن المحاسب هو نفسه أمين الخزينة وهو من يقوم بالدفع للبنك؛

عدم - وجود جرد مادي للموجودات والمطلوبات للشركة؛

غياب - ملاحظات في ملحق الميزانية؛

عدم - وجود ملاحظات حول الميزانية المحاسبية والميزانية الجبائية.

باستثناء التحفيزات السابقة الذكر، نشهد على صحة ودقة نظامية وسلامة الجداول المالية لشركة سيراميس لصناعة الخزف

بسوافلية مستغانم المقفلة بتاريخ. 2015 - 12 - 31

خلاصة الفصل

لقد اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على كيفية إجراء التدقيق والخطرات المتبعة في عملية التدقيق كما أن وجود التدقيق الداخلي يضمن التطبيق والتنفيذ الفعلي للإجراءات المسطرة، وكذلك من اجل التقليل من الأخطاء والانحرافات المحتملة الحدوث، تسعى مؤسسة اليراميس إلى توفير جو رقابي يساعدها على أداء أنشطتها بصورة تقل فيها الانحرافات والأخطاء غير المرغوب فيها، كما تسعى إلى تبني طرق ونماذج تسييرية ورقابية حديثة، وقفت مؤسسة من أجل جعل التدقيق الداخلي كأداة تساعد في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة الأمر الذي يجعلها تحقق مجموعة من النتائج المتلاحقة عبر السنوات متلاحقة منذ إنشائها، لذلك ساعد التدقيق على تفعيل مختلف النتائج الإيجابية، وأظهرت لنا الدراسة مدى أهمية التدقيق في تحقيق أهداف ومتطلبات المؤسسة، بحيث يعتبر من الأدوات الأساسية والضرورية التي لا بد من اعتمادها في التسيير .

الفهرس

الشكر والعرفان

الإهداء

الفهرس

فهرس الإشكال والجداول

المقدمة العامة.....أ-ب-ج

الفصل الأول: ماهية التدقيق المحاسبي

مقدمة الفصل.....1

المبحث الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

المطلب الأول: تطور تاريخي للتدقيق المحاسبي.....4-2

المطلب الثاني : مفهوم التدقيق المحاسبي وأهدافه.....9-4

أولاً: مفهوم التدقيق المحاسبي.....6-4

ثانياً : أهداف التدقيق:.....9-6

المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي.....14-9

- المطلب الرابع: مقارنة بين المحاسبة والتدقيق.....14-16
- المبحث الثاني: معايير التدقيق ووسائل اكتشاف الأخطاء وتصحيحها.....16-27
- المطلب الأول : معايير التدقيق المتعارف عليها.....16-19
- المطلب الثاني: الأخطأ والغش المحاسبي.....19-24
- أولا :الأخطأ المحاسبية.....19-22
- ثانيا :الغش المحاسبي.....22-24
- المطلب الثالث :وسائل التقليل من الأخطاء وكيفية تصحيحها.....24-27
- أولا :وسائل القضاء على الأخطاء.....25
- ثانيا :كيفية تصحيح الأخطاء.....25-27
- المبحث الثالث :منهجية التدقيق المحاسبي.....27-35
- المطلب الأول :تقييم وفحص الحسابات.....27-29
- المطلب الثاني :وسائل الحصول على أدلة الإثبات.....29-
- أولا :تعريف أدلة إثبات:30
- ثانيا :وسائل الحصول على أدلة.....30-32
- المطلب الثالث : تقارير المدقق المحاسبي.....32

- أولا : أنواع التقارير.....34-32
- ثانيا : العناصر الرئيسية لتقارير التدقيق المحاسبي.....35-34
- الخاتمة.....36
- مقدمة الفصل الثاني.....37
- المبحث الأول: فعالية التدقيق المحاسبي في إدارة المخاطر.....41-38
- المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر40.-38
- أولا : تعريف إدارة المخاطر وأنواعها40
- ثانيا : مهام إدارة المخاطر41-40
- المطلب الثاني : منهج عمل إدارة المخاطر41
- أولا : مراحل إدارة المخاطر.....44-42
- ثانيا: المتابعة والتدقيق45-44
- ثالثا: الاتصال والتشاور45
- المطلب الثالث : تدقيق المحاسبي وتقييم إدارة المخاطر.....49-46
- أولا : تعريف تدقيق إدارة المخاطر.....46

- 47..... ثانيا : مراحل تدقيق إدارة المخاطر.
- 48..... ثانيا: أثر تدقيق إدارة المخاطر على المؤسسات
- 59-49..... المبحث الثاني: علاقة المدقق المحاسبي الداخلي وباقي الأطراف في المؤسسة
- 50..... المطلب الأول : أهمية التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي
- أولا: تعريف المدقق الخارجي وابرار أوجه الاختلاف بين دور المدقق المحاسبي الداخلي
والمدقق الخارجي.....52-50
- ثانيا: العلاقة بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي.....54- 52
- المطلب الثاني: دور التدقيق المحاسبي في تقييم نظام الرقابة الداخلية54
- أولا: تعريف الرقابة الداخلية56-54
- ثانيا: أهداف نظام الرقابة الداخلية.....59-56
- المطلب الثالث : دراسة العلاقة التعاونية بين مجلي الإدارة والإدارة العليا مع التدقيق المحاسبي 65-59
- أولا : تعريف ومهام مجلس الإدارة والإدارة العليا63-59
- ثانيا: علاقة وظيفة التدقيق المحاسبي الداخلي بمجلس الإدارة والإدارة العليا65-63
- ثالثا: انعكاسات مجلس الإدارة على تحسين المؤسسات الاقتصادية65

71-65	المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في رفع الأداء المالي فالمؤسسة.....
67-66	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي.....
69-67	المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي.....
71-69	المطلب الثالث: رأي المدقق الداخلي حول نتائج المؤسسة وتقييم الأداء.....
71	خاتمة الفصل.....
72	مقدمة الفصل الثالث.....
77	المبحث الأول: تقديم المؤسسة ونشاطها.....
82	المطلب الأول : تعريف بالمؤسسة.....
81	المطلب الثاني : المراحل الإنتاج.....
82	المبحث الثاني : واقع التدقيق المحاسبي والأداء المالي في المؤسسة.....
81	المطلب الأول: التعريف بأداة الدراسة.....
84	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محل الدراسة.....
88	المطلب الثالث: عرض تقييمي للتدقيق الداخلي للمؤسسة.....
98-91	المبحث الثالث: تسوية وتصحيح الأخطاء المحاسبية من طرف المدقق المحاسبي.....
91	المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية.....

94-92.....	المطلب الثاني : التسويات الجردية للمدقق المحاسبي
94.....	المطلب الثالث:تحليل الميزانية الوظيفية
95.....	أولا:تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية
97.....	ثانيا : أهمية تقييم الأداء المالي
98.....	ثالثا: مثال عن تقرير المدقق الخارجي
99.....	خاتمة الفصل

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الملاحق

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مر العصور تطورا على مستوى حجم ونشاط المؤسسات الاقتصادية فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات واسعة ومعقدة ما وجب ضرورة الاهتمام إلى جملة من الوسائل والتقنيات تضمن للأصحاب المؤسسات الحفاظ على أموالهم المستثمر والاستغلال الأمثل لمواردهم والحد من الأخطاء المحاسبية وربما التلاعبات وفي مقدمته هذه الوسائل التدقيق المحاسبي . وتخطت المؤسسات في إطار هذه التحولات العالمية الحدود الجغرافية فأصبحت هناك شركات متعددة الجنسيات تنشط في بيئات مختلفة من العالم وبرز إشكال الكبير يتمثل في مدى ثقة أصحاب المؤسسات في أسلوب التدقيق المحاسبي المطبق في كل بلد من البلدان ذات العلاقة وكذا مدى كفاءة القائمين عليها

سعت الهيئات الإقليمية والدولية للتدقيق وراء تضليل الفروقات بين ممارسة التدقيق المحاسبي من دولة إلى أخرى وكان في مقدمة هذه الهيئات الاتحاد الدولي للمحاسبين IfAC ممثلا بلجنة التدقيق الدولية وغيرها من اللجان المنبثقة عنه والتي اهتمت إلى إصدار جملة من الإرشادات سواء فيما تعلق بالقائمين بمهنة التدقيق (متطلبات التعليم والخبرة ، السلوك المهني) أو بوضع منهجية وخطوات التدقيق المحاسبي الموحد للخروج بالنتائج والتحقق من المركز المالي للمؤسسة وهذا في ظل كبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها .

يعتبر التدقيق المحاسبي من أهم العوامل التي تساعد المؤسسات على زيادة أدائها فالمدقق المحاسبي يعطي الإدارة التأكيد على تطبيق السياسات التي تم اعتمادها وكذلك حسن إدارة موارد المؤسسة والمحافظة على أصولها واضافة الثقة إلى القوائم المالية . حيث أصبحت مهنة مدقق المحاسبي تحتل مكانة بارزة في معظم مؤسسات الحديثة في العالم

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية : كيف يساهم التدقيق المحاسبي في رفع الأداء المالي في

المؤسسة الإنتاجية ؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:
أ. ما المقصود بالتدقيق المحاسبي وما هي أنواعه وفيما تتمثل أهدافه في المؤسسة، وما هي المنظمات المسؤولة على وضع معايير التدقيق المحاسبي ؟

ب. ما هو محتوى نظام الرقابة الداخلية وما هي الوسائل التي على أساسها يتم تقييم هذا النظام؟
ج. كيف تساهم نتائج التدقيق المحاسبي في تقييم أداء المؤسسة؟

الفرضيات:

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- أ- يعتبر تقرير المدقق المحاسبي أدوات لضغط على لإدارة من أجل تفعيل الأداء المحاسبي .
ب- اتباع المدقق المحاسبي للمنهجية وخطوات التدقيق يمكنه من الإلمام بكل المعلومات المحاسبية والمالية بغية ابداء رأيه في تقريره بشأنها.
ج- يعتبر نظام الرقابة الداخلية وسيلة وقائية يقلل من احتمال الوقوع في الأخطاء وذلك في حالة تناسبه مع إمكانيات وحجم المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار موضوع " التدقيق المحاسبي ودوره في رفع الأداء في المؤسسة " للدراسة لعدة أسباب هي:

أ. الأسباب الذاتية:

- يندرج البحث ضمن اختصاصنا
- الميول الشخصي نحو مهنة التدقيق وكل ما يرتبط به، بالإضافة إلى الميل إلى احتراف مهنة التدقيق

ب. الأسباب الموضوعية:

- تواجد المؤسسة في بيئة مليئة بالمخاطر مما أوجب الاهتمام بالمعلومة من حيث دقتها وموثوقيتها ومصداقيتها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال المدقق نظرا لأهمية رأيه في اتخاذ القرارات من طرف العديد من الجهات.

- المفهوم الحديث للتدقيق المحاسبي والذي يركز على الأدوار المختلفة التي يقوم بها، فالتدقيق اليوم لا ينحصر فقط في الناحية المالية للمؤسسة بل أصبح يشمل مختلف نواحي المؤسسة

ندرة ونقص الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، حيث أغلب الدراسات كانت تدور حول النظرة التقليدية للتدقيق والمتمثلة في ربط المدقق الداخلي بالجانب المالي فقط، في حين نجد أن لهذا الأخير دور كبير ليس في الجانب المالي فقط بل في مختلف جوانب المؤسسة، وهذا ما سنحاول أن نبينه من خلال هذه البحث.

أهمية البحث:

تظهر أهمية التدقيق من خلال اعتباره الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات في المؤسسة، فمن بين الأطراف المستخدمة للقوائم المالية نجد إدارة المؤسسة التي تولي أهمية كبيرة لرأي المدقق والذي يُدلي به في التقرير الذي يقوم بإعداده، فهذا الأخير يمكنها من معرفة مدى سلامة مركزها المالي وصحة النتائج التي حققتها.

بالإضافة إلى قيام المدقق بالإدلاء برأيه حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، أصبح له دور مهم في تحسين وتطوير الأداء داخل المؤسسة وهذا من خلال مختلف التوصيات والاقتراحات والخدمات التي يمنحها لإدارة المؤسسة.

أهداف البحث:

إن لهذه الدراسة عدة أهداف وهي كما يلي:

أ. تهدف هذه الدراسة إلى تصحيح الاعتقاد السائد الذي يعتبر أن مهنة التدقيق تهتم فقط بتعقب الأخطاء في الإجراءات المحاسبية، أي اهتمامها بالجانب المالي فقط.

ب. بالنظر إلى المجال الواسع للأداء وصعوبة تحديد تعريف له، فإن هذه الدراسة تهدف إلى الإلمام بهذا الجانب من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة به

المنهج المتبع:

سيتم الاعتماد في دراستنا هذه على منهج متنوع، وهذا لما يشترطه الموضوع، حيث سنستعمل المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بالتدقيق، أهدافه، معايير، نظام الرقابة الداخلية، الأداء، تقييم الأداء، أدوات تقييم الأداء... الخ. كما سنستعمل المنهج التاريخي في عرض التطور التاريخي للتدقيق، التطور التاريخي للأداء . وسنستخدم

كذلك المنهج التحليلي لتحليل معطيات المؤسسة أين قمنا بالتربص لإنجاز الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع. كما سنعتمد على منهج دراسة الحالة لإحدى المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في " مؤسسة صناعة الخزف ceramais بالسوافلية .

شكر و عرفان

نشكر مصادقا لقوله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم" أحمد وأشكر المولى جل شأنه، بديع السموات والأرض على العزيمة والصبر الذي منحني إياهما طيلة مشواري الدراسي ليتكفل جهدي بهذا العمل الذي أتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه .

وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم " :ومن صنع إليكم معروفا فكافنوه، فإن لم تجدوا ما تكافنوه به فادعوا له حتى تروا أنكم تكافتموه.".

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان بالجميل

للككتور المشرف " بوظراف " لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى حسن المتابعة والتوجيه.

كما لا يفوتني أن أشكر مسؤولي المعمل مؤسسة صناعة الخزف الذين لم يبخلوا بتقديم المعلومات الضرورية لإنجاز الجانب التطبيقي وأقدم كذلك بشكري الخالص وامتناني العميق إلى أستاذي الفاضل وأعضاء اللجنة الموقرة على موافقتكم مناقشة هذا البحث.

وأعبر عن خالص شكري لكل من ساهم في إعداد هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو بابتسامة مشجعة.

وفي الأخير أقف وقفة احترام أمام كل من ساهم في تلقيبي ولو حرفا في مختلف الأطوار الدراسية .

فهرس الأشكال والجداول

أولا: فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	معايير التدقيق المتعارف عليها	01
42	منهج عمل إدارة المخاطر	02

ثانيا: فرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
4-3	التطور التاريخي لتدقيق	01
7-6	التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومدى فحص أهمية الرقابة الداخلية النسبة للمدقق	02
16-14	أوجه اخلاف بين المحاسبة والتدقيق	03
52-50	الفرق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	04
83	الأطراف المقابلة	05
84	كيفية سير المقابلة	06

قائمة المراجع

1- قائمة الكتب بالعربية :

- 1- أمين سيد احمد لطفي ،المراجعة الدولية وعمولة أسواق رأس المال ، الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ،2005.
- 2- أحمد ماهر، دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الإستراتيجية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،1999.
- 3- إيهاب نضمي، تدقيق الحسابات الأطار النظري، دار وائل للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية،2012
- 4- الصبان محمد سمير، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتدقيق ،الدار الجامعية بيروت، 1990
- 5- حسين أحمد دحودح، حسين يوسف القاضي ،مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)،الجزء الأول ،ط1، دار الثقافة للنشر،الأردن ،2009.
- 6- حسين أحمد دحوح، حسين يوسف قاضي ،مراجعة الحسابات المتقدمة ،في لإطار النظري والإجراءات العملية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان 2009.
- 7- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
- 8- خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية ،دار وائل للنشر ،الأردن،الطبعة ،2004.
- 9- محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3 ، الجزائر2006 .
- 10- محمد فيومي ،أصول المراجعة ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،1988..
- 11- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، المكتب الجامعي الحديث ،مصر ،2007.

- 12- مؤيد عبد الحسين الفضل ، المنهج الكمي في إدارة الأعمال ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2006.
- 13- نادر شعبان السراج، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني،الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية،2006،
- 14- كمال الدين ،مصطفى الدهراوي،دراسات مقدمة في مراجعة والمحاسبة ،الدار الجامعية ،مصر ،2001،
- 17- عبد الفتاح ،حسين أحمد عبيد، شريفة يلي حسن ، أسس المراجعة الخارجية ،المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2007،
- 18- زهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق ،دار الياية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن ،2009،ص 104 .
- 19- زين يونس ،عواد مصطفى ،المراجعة الداخلية ،تكنولوجيا المعلومات ،مكتبة بن موسى سعيد للنشر والتوزيع ،الوادي ،2010،
- 20- طارق عبد حماد،إدارة المخاطر أفراد إدارات الشركات بنوك ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.
- 21- منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في إدارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، توزيع المعارف، الإسكندرية ، ط 1، بدون ذكر سنة النشر.
- 22- طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر : تحليل قضايا في الصناعة المالي الإسلامية ، ترجمة عثمان باكر أحمد ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريبات ، جدة ، ط 1 ، 2003.
- 23- خالد وهيب الراوي ، إدارة المخاطر المالية ، دار المسيرة ، عمان ، ط 1، 1999.

24- محمد محمود خطيب، الأداء المالي واثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

25- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر لهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 2003.

26- محمد سمير صبان ، عبد الوهاب نصر على، المراجعة الخارجية ، الدار الجامعية ، تانيس ، 2002.

27- محمد محمود عبد المجيد، جورج غالي، دراسات متقدمة للمراجعة الأسس العلمية والتطبيق العملي، دار البيات للطباعة والنشر، مصر، 3003.

28- محمد متولي، محمد جزار، أصول المراجعة، دار وائل للنشر، عمان، 1999

29- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان.

30- فتحي رزق سوافيري، احمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبية والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002

31- صديقي مسعود، نحو الإطار المتكامل للمراجعة المالية فالجزائر، جامعة الجزائر، 2004..

32- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة والتدقيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

33- طواهر محمد التاهمي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003..

34- عبد الفتاح الصحن، نور احمد، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية

35- عبد الفتاح محمد صحن، محمد السيد سرياء، الرقابة والمراجعة الداخلية على مستوى الكلي والجزئي، مطبعة الفلكي، إسكندرية، 1998.

36- علي شريف، وآخرون، الإدارة المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

37- علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي، دار الصفاء، عمان، 2011.

38- عبد الفتاح الصحن، رزق سوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، لإسكندرية.

39- علي فضالة أبو الفتوح، التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1991.

40- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، الدار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2006

41- هادي التميمي ، مدخل الى التدقيق من ناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر ، ط 2 ، 2000

42- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

2- كتب بالفرنسية

1- Robirt obert , **comptabilité et audit** , Manul et Application , paris.

2- Micheline friéderich, **comptabilité et audit**, Editions foucher, 2008.

3- الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية ، قانون 08/91 ، عدد 20 ، الجزائر، المؤرخة في 1991/05/01.

2- الجريدة الرسمية ، قانون 01/10 ، عدد 42 ، الجزائر في 2010/07/19.

4- مؤتمرات

- مسعود صديقي، محمد براق، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية على الأداء الرقابي، المؤتمر العالمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08-09 مارس، 2005

5- مذكرات

- 1- مسعود صديقي، نحو لآطار المتكامل للمراجعة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004
- 2-- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارية فرع محاسبة والتدفق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.
- 3- مذكرت من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات عبد الرحمان، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار المحمدية العامة، الجزائر 2001.
- 4- فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة الماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004.
- 5-- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

مقدمة الفصل الثاني

يعتبر لأداء من أهم متطلبات المؤسسة والمحيط الخارجي لها، حيث أن المؤسسة في حالة تغيير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات الاقتصاد الحالي. ولقد لجأه المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام الأداء المالي كونه عملية من عمليات الرقابة والمراجعة لسياسة المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترشيدها في إعداد خطط مستقبلية، واتخاذ القرارات الملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة وضعها المالي ولقد أصبح التدقيق المحاسبي عنصر فعال لرفع الأداء المالي فالمؤسسة وتطورها وفي ظل الظروف الراهنة فإن الحاجة إلى تطوير وتحسين الأداء من خلال إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية وتعزيز سيطرة الإدارة على المؤسسة وكذلك تقييم إدارة المخاطر والحماية منها، وكذلك قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتقييم الأداء والفاعلية وبالتالي المساعدة في تحقيق أقصى درجات الكفاءة مما يعزز الفرصة في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة وبالتالي في وجه المنافسة .

المبحث الأول: فعالية التدقيق المحاسبي في إدارة المخاطر

المبحث الثاني: علاقة المدقق المحاسبي الداخلي بباقي الأطراف في المؤسسة

المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في رفع الأداء المالي فالمؤسسة

المبحث الأول: فعالية التدقيق المحاسبي في إدارة المخاطر

لقد تحول التدقيق المحاسبي من كونه أداة للرقابة الداخلية ليصبح أوسع وأشمل من هذا المفهوم التقليدي، فلم تعد حاصرة فقط على المراجعة المنتظمة لفعالية نظام الرقابة الداخلية وإنما امتد دورها ليشمل أيضا التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقديم الاستشارات اللازمة لمجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق والمدقق الخارجي في هذت الخصوص .

المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر

أولا : تعريف إدارة المخاطر وأنواعها

1-تعريف المخاطر

يقصد بمصطلح المخاطر التعرض لظرف معاكس، ويعتبر الخطر المجازفة والمخاطر مصطلحات مرتبطة فيها بينها

ولكنها لا تحمل نفس المعنى حيث أن :

أ-**الخطر Peril** : هو السبب في الخسارة ، فنقول خطر انخفاض الأسعار ، خطر الحريق ، العاصفة ...، فكل

واحد من هؤلاء سبب في الخسارة

ب- **المخاطرة Risk** : مستمدة من كلمة إيطالية (Risicare)

ج-**المجازفة Hazard**: هي الحالة التي تخلق أو تزيد من فرص نشوء الخسارة من خطر ما ¹ بمعنى يجرؤ أي

هي اختيار وليست مصير ² ، فهي الخسارة المتوقعة للقرار في ظل حدث معين ، كما عرفت على أنها " تلك

الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث معاكس عن النتيجة المرغوبة، المتوقعة أو المأمولة" ، فهي تلك الفرصة التي

قد تصيب الهدف أو تسبب ضرر أو تؤدي إلى خسارة

¹- طارق عبد حماد، إدارة المخاطر أفراد إدارات الشركات بنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007، ص 22.

²- مؤيد عبد الحسين الفضل ، المنهج الكمي في إدارة الأعمال ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1، 2006، ص 230.

2-أنواع المخاطر

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إلى مخاطر نظامية (مخاطر السوق) ومخاطر غير نظامية كما يلي :

أ-المخاطر النظامية (مخاطر السوق)

وهي المخاطر العامة التي تسري على الاستثمار في السوق، وتنشأ وتتعلم بالنشاط وبالنظام المالي العام ، ومن أمثالها ما يلي :

1-مخاطر التضخم والكساد : حيث تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول

الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية.

2-مخاطر تغير أسعار الفائدة : وهي مخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة ارتفاعاً وانخفاضاً

وبالتالي فإن اختيار الأدوات الاستثمارية تتأثر بهذه التغيرات .

3- مخاطر أسعار الصرف : وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو العكسية المحتملة ، في أسعار صرف

العملات أو في مراكز المحتفظ بها من تلك العملات .

المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية : وهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية والمالية والاقتصادية

والاجتماعية السائدة في البلد الذي تزاوّل المؤسسة نشاطها فيه .

ب- المخاطر غير النظامية

وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار ، فهي تأتي نتيجة التعاملات الاستثمارية فقد تؤثر على

مستثمر معين دون غيره ، ومن أمثلتها مايلي :

1-مخاطر التمويل: ترتبط بنوعية التمويل ، وعلى العموم أن زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المستثمرة

يعنى أن المؤسسة تتحمل مخاطر دفع كلفة نقدية زيادة عن التكاليف الأخرى .

2- مخاطر الائتمان :هي المخاطر الناجمة عن التوسيع في منح الائتمان التجاري ويزداد بزيادة الذمم ، الممنوحة إلى العملاء

3-مخاطر السيولة :وتتمثل في قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الموجودات لتسديد الالتزامات المترتبة عليه.

4-مخاطر التشغيل: وهي تلك المخاطر الناجمة عن ارتفاع مصاريف التشغيل عن معدلات المتوقعة، ويؤثر ذلك على التغير على صافي الدخل.

5- مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات : وتعني عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المؤسسة إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لهذه الالتزامات، وترتبط بهذه المخاطر جودة الأصول ومخاطر التشغيل والسيولة ومقدار الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة والمخاطر الخارجية¹.

2-تعريف إدارة المخاطر

رغم أن نشاطات الأعمال تتعرض للمخاطر، فإن الدراسات الرسمية لإدارة المخاطر قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين،² أما إدارة المخاطر فقد عرفت من طرف معهد إدارة على أنها : " الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة.

فهي إجراءات المخاطر التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة لكل نشاط " بالإضافة إلى تعريفها على أنها : "جزء من ثقافة المؤسسة، فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عنها"³

ثانيا : مهام إدارة المخاطر

1-منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في إدارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، توزيع المعارف، الإسكندرية ، ط1، بدون ذكر سنة النشر، ص 34.
2-طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر : تحليل قضايا في الصناعة المالي الإسلامية ، ترجمة عثمان باكر أحمد ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريبات ، جدة ، ط 1 ، 2003، ص 33.
3-خالد وهيب الراوي ، إدارة المخاطر المالية ، دار المسيرة ، عمان ، ط1، 1999، ص 19.

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور على المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطه¹ كما يمكن أن تكون وظيفة مستقلة في المؤسسة متمثلة في قسم إدارة المخاطر والتي يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين في ذلك يملكون مؤهلات ومهارات خاصة هذا بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم ، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد توكل إلى أحد المدراء ضمن توصيف وظيفي مهمته إدارة مخاطر المؤسسة ويرجع اعتماد أي تقسيم من هذه التقسيمات حسب سياسة وإستراتيجية المؤسسة في ذلك، ويمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي:²

1- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدة

العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة

2- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر

3- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما

يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر

4- إعداد التقارير عن المخاطر الخاصة وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح

5- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي

6- تحليل كل خطر من لأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطاء

الأخرى.

المطلب الثاني : منهج عمل إدارة المخاطر

¹- طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

-خالد وهيب الراوي ، مرجع سبق ذكره، ص 205.²

إدارة المخاطر عبارة عن عملية منطقية ومنهجية تطبيق أساليب وإجراءات وهذا فيما يخص¹

-إنشاء نطاق إدارة المخاطر.

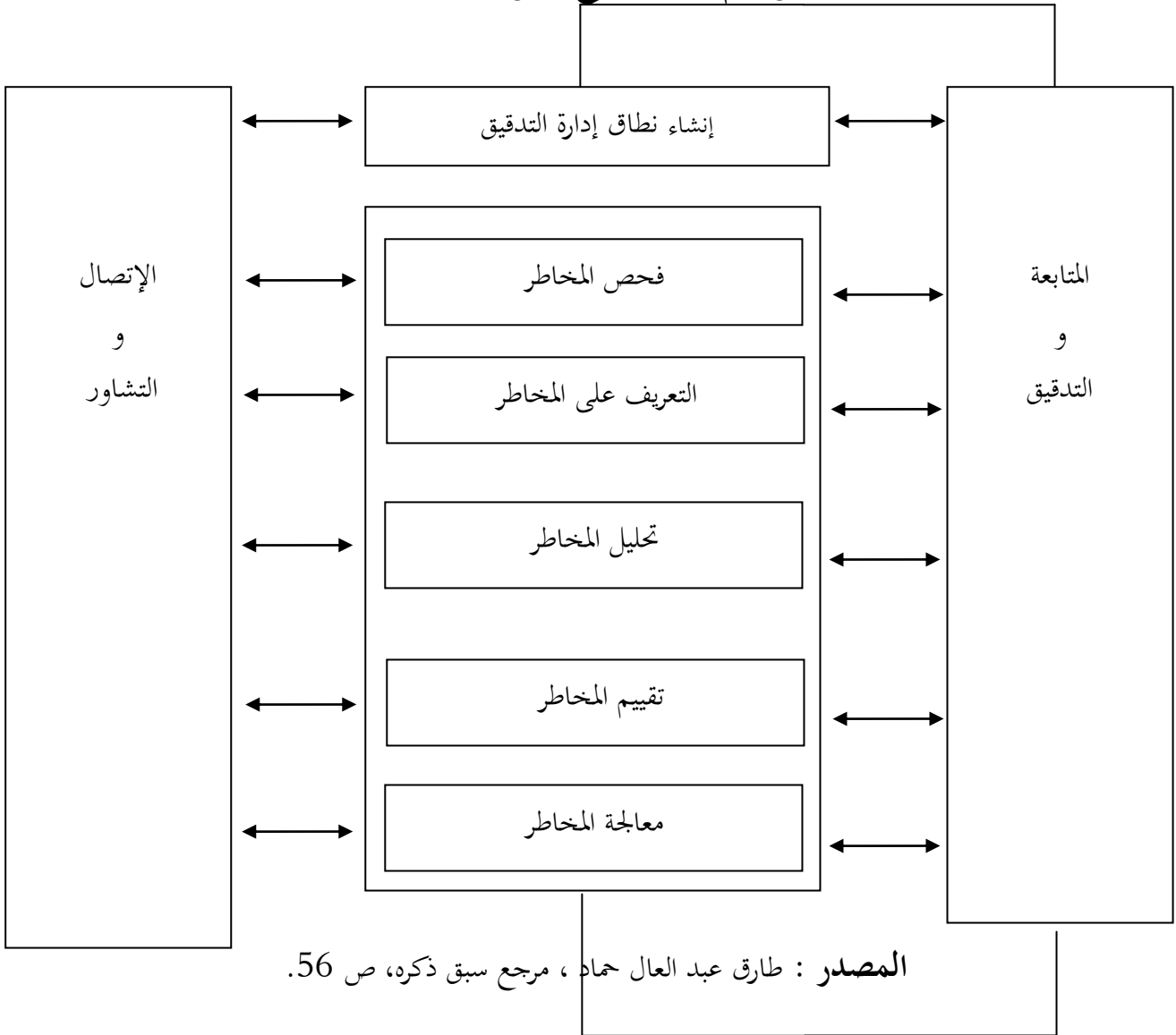
-تحديد، التعريف، التحليل، التقييم والمعالجة للمخاطر المرتبطة بأي نشاط، عملية، وظيفة، مشروع، منتج، خدمة،

أصل داخل المؤسسة.

-المتابعة والتدقيق إدارة المخاطر.

ويمكن توضيح عمل إدارة المخاطر في الشكل التالي :

الشكل رقم (02) منهج عمل إدارة المخاطر



المصدر : طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره، ص 56.

1-طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

أولاً : مراحل إدارة المخاطر

1 - إنشاء نطاق إدارة المخاطر: هي عبارة عن المحددات والاعتبارات الداخلية والخارجية التي تؤخذ بعين

الاعتبار في بناء سياسة إدارة المخاطر وتمثل في:

أ - الاعتبارات الداخلية: عبارة عن البيئة الداخلية للمؤسسة والتي عن طريقها تسعى لتحقيق أهدافها

ب - الاعتبارات الخارجية: ومن أمثلها القوانين والأنظمة، الثقافة السائدة في البلد والنظام الاقتصادي

المعمول به ...

2-فحص المخاطر

أ-التعرف على المخاطر : على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر ومناطقه وآثار المترتبة عنه، الهدف من

هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى تحسين، منع، أو حتى إزالة هدف أو أهداف

المؤسسة من التحقيق¹، ومن أدوات التعرف على المخاطر نجد السجلات الداخلية ، استقصاءات تحليل المخاطر،

خرائط تدفق العمليات، تحليل القوائم المالية، عمليات معاينة المؤسسة، المقابلة الشخصية ... الخ ، ويمكن لهذه

الأدوات مقترنة بالخيال والإبداعي والفهم الوافي لعمليات المؤسسة أن يساعد في ضمان عدم تجاهل المخاطر

الهامة.

ب-تحليل المخاطر : بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يتم قياس الحجم المحتمل للخسائر واحتمال

حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب أولويات الى مخاطر حرجة هامة وغير هامة.

ج-تقييم المخاطر : عندما يتم الانتهاء من عملية تحليل المخاطر، فانه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير

المخاطر ومقاييس المخاطر التي تم إعدادها من طرف المؤسسة مقاييس المخاطر قد تتضمن العوائد والتكاليف ذات

العلاقة، والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واهتمامات أصحاب المصالح ...

1-طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

لذلك يستخدم تقييم المخاطر لاتخاذ القرارات تجاه المخاطر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة، وفيما إذا كانت المخاطر قبولها ومعالجتها¹.

د- معالجة المخاطر: تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، فهي المرحلة التي يحدد فيها اتخاذ قرار بشأن المخاطر، ومن بين التقنيات نجد التحاشي، الخفض، الاحتفاظ والتحويل، وعند محاولة تقرير ماهية التقنيات الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة، تدرس حجم الخسارة المحتملة ومدى احتمال حدوثها والموارد التي ستكون متاحة لتعويض الخسارة حال حدوثها عند استعمال تقنية ما، أي إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج ثم على أساس أفضل المعلومات المتاحة والاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة - يتم اتخاذ القرار.

ثانياً: المتابعة والتدقيق

المتابعة والتدقيق المبنية في الشكل السابق تضم نوعين متباينين، الأول عبارة عن التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي عن إدارة المخاطر والذي قد يكون مدقق خارجي عن المؤسسة أو قسم التدقيق الداخلي - والذي سنتكلم عنه بالتفصيل في المطلب الموالي - والثاني المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر، ويعود إدراج عملية المتابعة والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين

1- أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في فراغ، فالأشياء تتغير وتنشأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، وكذلك التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون كذلك في العالم الحالي فالانتباه المتواصل مطلوب.

2- أن الأخطاء ترتكب أحياناً ولهذا وجبت المراجعة والمتابعة المستمرة وهذا لاكتشاف الأخطاء من جهة وكذا القيام بالتطوير والتحسين المستمر من جهة أخرى².

¹ - منير إبراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 62-63.

فعلى إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة للتأكد من التعرف على المخاطر وفحصها وأن إجراءات التحكم في المخاطر وفحصها وأن إجراءات التحكم في المخاطر ملائمة وقد تم اتخاذها، كما يجب اجراء تدقيق دوري للسياسات ومستويات التوافق مع القوانين ومراجعة معايير الأداء

لتحديد فرص التطوير كما يجب التذكر أن المؤسسة ذات ديناميكية وتعمل في بيئة ديناميكية ومتغيرة لذلك يجب التعرف على التغيرات الحاصلة في المؤسسة وعلى البيئة التي تعمل فيها وأنه تع عمل التعديلات الملائمة كما يجب أن تحدد عملية المراجعة والمتابعة مايلي

أ- الإجراءات المتبعة قد أعطت النتائج المخطط لها.

ب- الإجراءات المتبعة والمعلومات التي تم جمعها بغرض فحص الأخطاء كانت ملائمة

ت - التطوير المعرفي قد ساعد في الوصول إلى قرارات أفضل وتحديد الدروس المستفادة لفحص وإدارة المخاطر مستقبلاً¹.

ثالثاً: الاتصال والتشاور

يتم الاتصال والتشاور مع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية ما أمكن ذلك، وهذا في جميع مراحل إدارة المخاطر كما يجب وضع خطة مبكرة لهذا الغرض تتضمن الإبداع عن المواضيع المتعلقة بإدارة المخاطر، المدقق الخارجي والمدقق الداخلي مبنية على النزاهة والوضوح وان تكون مدعومة بالأدلة اللازمة ترسل إلى مجلس الإدارة العليا المساهمين وكل من له مصلحة في ذلك

¹ - منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المطلب الثالث : تدقيق المحاسبي وتقييم إدارة المخاطر

إن تدقيق وتقييم إدارة المخاطر مهمان لسببين: الأول أن الأشياء تتغير فحلول إدارة المخاطر التي كانت مناسبة في الماضي ربما لم تعد مناسبة فهناك مخاطر جديدة تظهر ومخاطر قديمة تختفي .

أما سبب الثاني فهو حدوث الأخطاء أحيانا ،لدى توفر التدقيق المستمر فرصة لاكتشاف الأخطاء الماضية قبل أن تصبح باهظة التكاليف .

أولا : تعريف تدقيق إدارة المخاطر

هو عبارة عن تدقيق تفصيلي ومنظم لبرنامج إدارة المخاطر منظم لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وما إذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم¹.

ثانيا : مراحل تدقيق إدارة المخاطر

عند فحص وتقييم إدارة المخاطر من طرف المدقق المحاسبي الداخلي فان العملية ستشمل بوجه عام الخطوات التالية :

1-تدقيق أهداف وسياسات إدارة المخاطر

تمثل الخطوة الأولى في تدقيق السياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى عندما لا يكون لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة ،فان تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج يتم تقييمها لتقرير مدى مناسبتها للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة لموارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها ،والهدف هنا هو تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة وعندما

¹-طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

تكون أهداف إدارة المخاطر معيبة وقاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، وإما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها وفي تلك الأحوال التي تكون الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بأن تصوغ المؤسسة فلسفتها فيما يتصل بإدارة المخاطر عن طريق تبني سياسة إدارة مخاطر رسمية.

2- التعرف وتقييم التعرضات للخسارة

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على تعرضات المؤسسة الحالية والتقنيات المستخدمة في التعرف على المخاطر في مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر من عملية إدارة المخاطر وهي تعمل بمثابة عملية مراجعة لإجراءات التعرف التي طبقت في الماضي، وفي حالة إقبال وتجاهل تعرضات رئيسية ينبغي، على المدقق المحاسبي أن يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما حالة عدم كفاية التصدي لتعرض تم التعرف عليه سابقا ينبغي التوصية بالتدابير التصحيحية.

3- تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجهه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر كاستخدام، تفادي تقليل المخاطر كما ينبغي أن تدرس أيضا ما إذا كان أي من المخاطر المحتفظ بها يجب أن تحول أو يحتفظ بها .

4- تقييم تقنيات معالجة المخاطر المختارة

الخطوة التالية هي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض والتحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة وتمويل الخسارة.¹

كما أن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق المحاسبي قد نصت في هذا الصدد إدارة المخاطر على مايلي:²

- على نشاط التدقيق المحاسبي الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.
- على نشاط التدقيق المحاسبي الداخلي تقييم التعرض للمخاطر والعمليات التي تقوم بيها المؤسسة ونظم المعلومات وهذا بتقييم:

* موثوقة وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.

* فعالية وكفاءة العمليات.

* حماية لأصول.

* الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

- على نشاط التدقيق المحاسبي تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر.
- أثناء أداء المهمة الاستشارية، على المدققين الداخليين الإبلاغ عن المخاطر يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر الكبيرة.

- على المدققين الداخليين إدراج المعارف التي اكتسبوها حول إدارة المخاطر خلال قيامهم بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة.

- عند قيام المدققين الداخليين بمساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها عليهم رفض أي مسؤولية أمام الإدارة فيما يخص إدارة المخاطر.

5- التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج

- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر لهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، توزيع منشأة

¹ المعارف، الإسكندرية، ط1، 2003، ص56.

² - منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، 65.

عادة ما يتم إعطاء مراجعة إدارة المخاطر الصبغة الرسمية وهذا في صورة تقرير مكتوب يلخص نتائج التحليل ويطرح توصيات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، فالمؤسسة لن تستفيد إذا وضع التقرير على الرف من أجل الرجوع له مستقبلاً، بينما سيوفر الكثير حيث تحتوي معظم التقارير على اقتراحات بإجراء المزيد من الاستقصاء والدراسات، ويرسل التقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، لجنة التدقيق وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة

ثالثاً: أثر تدقيق إدارة المخاطر على المؤسسات

يقوم التدقيق المحاسبي الداخلي بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية وكذا من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر¹، فتدقيق إدارة المخاطر الذي يكشف نقاط الضعف يخلق فرصة لعلاج العيوب وخلق برنامج أقوى.

وظيفة التدقيق المحاسبي الداخلي قد اتسع نطاقها من دورها التقليدي وهو التدقيق المالي إلى إدارة المخاطر وتطبيق مدخل التدقيق على أساس المخاطر، وهذا ما يؤدي إلى طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على إن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم وان الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم.²

المبحث الثاني: علاقة المدقق المحاسبي الداخلي بباقي الأطراف في المؤسسة

من أجل تحقيق أهداف المؤسسة يجب التعاون وتحقيق التكامل من خلال أربعة أطراف أساسية تربطها علاقة تعاونية هي: المدقق الخارجي، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق ووظيفة التدقيق الداخلي بالإضافة إلى طرف خامسة والمتمثل في الإدارة العليا، ويمكن لوظيفة التدقيق محاسبي ان تساهم في ضبط أداء المؤسسات من خلال علاقتها التعاونية مع هذه الأطراف، وذلك بدعمها لهم في أداء أدورهم.

¹ - منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² - سمير كامل محمد العيسي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المطلب الأول : أهمية التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

تعتبر العلاقة بين التدقيق المحاسبي الداخلي والتدقيق الخارجي تقليد قدم عرف بظهور النوعين ، الا أنه زادت أهمية العلاقة مع زيادة الحاجة الى توفير معلومات موثوق فيها ، ففي بيئة الأعمال الحديثة قد أصبح دورها أكثر تكامل مما استدعى تعميق العلاقة بينهما.

أولاً : تعريف المدقق الخارجي و ابراز أوجه الاختلاف بين دور المدقق المحاسبي الداخلي

والمدقق الخارجي

تعريف التدقيق الخارجي: التدقيق الخارجي هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة حيث يكون مستقلاً عن إدارة المؤسسة.¹

المدقق المستقل (الخارجي) هو ذلك الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لانجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى جهة التي عينته.²

والجدول التالي يبرز أوجه الخلاف بين دور كلا من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

جدول رقم (4) : الفرق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارج

المدقق الداخلي	المدقق الخارجي	الأهداف
الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة عن طريق التأكيد	الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث (الملاك) عن طريق ابداء الرأي في سلامة تمثيل القوائم المالية	

¹ -محمد سمير صبان ، عبد الوهاب نصر على، المراجعة الخارجية ، الدار الجامعية ، تانيس ،2002،ص30.

² -هادي التميمي ، مدخل الى التدقيق من ناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر ، ط 2 ،2000،ص54.

<p>التي تعدها الإدارة</p> <p>الهدف الثانوي : اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به القوائم المالية</p>	<p>من ان النظام المحاسبي كفو يقدم بيانات سليمة وبذلك ينصب الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والانحرافات السياسات الموضوعة.</p>	
<p>شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة يعين من طرف الملاك</p>	<p>موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ويعين من طرف الإدارة</p>	<p>نوعية من يقوم بالتدقيق</p>
<p>يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وابداء الرأي</p>	<p>يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات</p>	<p>درجة الاستقلالية في أداء العمل وإبداء الرأي</p>
<p>مسؤول امام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه</p>	<p>مسؤول أمام الإدارة ومن ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص الإدارة العليا</p>	<p>المسؤولية</p>
<p>يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير التدقيق المتعارف عليها ويتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة</p>	<p>تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق فبقدر المسؤولية التي تعهد بها الإدارة</p>	<p>نطاق وتوقيت العمل</p>

المالية وأحيانا يكون فترات متقطعة خلال السنة	للمدقق يكون نطاق عمله يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة
--	--

المصدر: محمد سمير صبان وعبد الوهاب نصر على، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا

للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 32.

وعلى رغم من أوجه الخلاف بين كل دور من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فان هناك أوجه للشبه بينهما، ومن أوجه الشبه هذه:

1- يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام الرقابة الداخلية في المشروع، ومنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعبات.

2- يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال، يمدنا بالمعلومات الضرورية التي تساعد على إعداد مجموعة من القوائم المالية الصحيحة والتي يمكن الاعتماد عليها.

3- ومن ناحية أخرى فهناك احتمالات للتعاون بينهما، فقد يعتمد المدقق الخارجي على ما يعده المدقق الداخلي من تقرير عن نتيجة فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وكذلك في القيام بالجرد المفاجئ لبعض عناصر الأصول مثل النقدية، ولا شك أن هذا التعاون تحكمه عدة عوامل من أهمها مدى خبرة ومؤهلات المدقق الداخلي، ودرجة الاستقلال التي يتمتع بها خلال عمليات الفحص والتقييم.¹

ثانيا: العلاقة بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي

تعتبر العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تقليد قديم عرف بظهور النوعين، ففي بيئة الأعمال الحديثة قد أصبح دورهما أكثر تكاملا استدعى تعميق العلاقة بينهما .

¹-محمد سمير صبان وعبد الوهاب نصر على ، مرجع سبق ذكره، ص 33.

أ - من وجهة نظر التدقيق الخارجي

قد يؤثر عمل وظيفة التدقيق الداخلي عن طبيعة، توقيت ومدى عمل التدقيق الخارجي السنوي، حيث يؤثر على الإجراءات التي ينفذها المدقق الخارجي بغرض فهمه لنظام الرقابة الداخلية، إجراءات جمع أدلة الإثبات اللازمة للاختبارات التفصيلية، وعند أداء مهام التدقيق الخارجي قد يعتمد المدقق الخارجي على أعمال أدتها وظيفة التدقيق الداخلي مسبقاً، أو على أعمال تطلب منها مباشرة- وعلى سبل المثال¹ قد يطلب المدقق الخارجي من وظيفة التدقيق الداخلي استكمال بعض المهام التي تدخل في نطاق عمله، كأن يطلب منه استكمال بعض المهام التي تدخل في تقييم نظام الرقابة الداخلية ، وبالمثل أعطى معيار التدقيق الخارجي الحق للمدقق الخارجي في أن يعتمد على إجراءات الرقابة الداخلية التي أعدت بمشاركة المدققين المحاسبين الداخليين وأشارت العديد من مكب التدقيق الداخلي إلى أهمية العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بحيث يجب أن يتحقق المدقق الخارجي من طبيعة وعمق ما يشمل عليه من مهام التي ينفذها المدقق الداخلي للإدارة ويجب عليه كذلك أن يتحقق مما إذا كانت الإدارة قد أخذت بتوصيات التدقيق المحاسبي الداخلي ومما إذا اتخذت الإجراءات المناسبة وإعطاء الدليل على ذلك وباهتمام على الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق المحاسبي الداخلي.

ب- من وجهة نظر التدقيق الداخلي

إن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية وتقييم الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة من قبل المدقق الخارجي من شأنه ان يسمح بكشف بعض الأخطاء والتدليس الذي لم يستطيع المدقق المحاسبي الداخلي اكتشافها ، مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها والتي نوجزها في الآتي²:

1- عدم الالتزام الكلي بتطبيق معايير التدقيق المحاسبي

¹- صديقي مسعود، نحو الإطار المتكامل للمراجعة المالية فالجزائر، جامعة الجزائر، 2004، ص 68.

²- فتحي رزق سوافيري، احمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبية والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 43.

2- ضعف تأهيل المدقق المحاسبي الداخلي وعدم الاستناد لخطوات عملية واضحة للتدقيق.

3- ضعف نظام الرقابة الداخلية

وان معالجة هذه الأسباب من قبل مختلف الجهات في المؤسسة - كل حسب مسؤولياته - يدعم ويؤهل

التدقيق المحاسبي سواء¹:

1- بخلق هيكل خاصة بها وتأهيل وتدريب المدقق المحاسبي الداخلي مع وضع خطوات العمل

2- تكيف نظام الرقابة الداخلية بما يسمح من القضاء على مواطن الضعف.

3- زيادة خبرة المدقق الداخلي من جراء احتكاكه المستمر بالمدقق الخارجي، خاصة في معالجة بعض البنود

الجديدة أو توجيه عملية الفحص أو تعامله مع بعض المواقف المعينة.

المطلب الثاني: دور التدقيق المحاسبي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة يعتبر من بين أهم خطوات التدقيق , وذلك بغية اكتشاف مواطن

الضعف فيه ومن ثم تسليط عملية التدقيق على هذه المواطن وتلاقي مواطن القوة. يعبر هذا النظام عن الخطة

التنظيمية وجميع الإجراءات ولمقاييس المتبناة من قبل المؤسسة من اجل ضمان السير الحسن لجميع الوظائف

و ضمان صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلوماتية المختلفة في المؤسسة

أولاً: تعريف الرقابة الداخلية

تعدد التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد المراحل التطور التي مر بها لذلك سنورد بعض التعاريف

المقدمة لنظام الرقابة الداخلية:

((نظام الرقابة الداخلية على انه الخطة التنظيمية والمقاييس لأخرى المصممة لتحقيق الأهداف التالية:

- حماية الأصول

- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة والتدقيق ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 43. ¹

-اختيار دقة ودرجة لاعتماد على البيانات المحاسبية

-تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية¹ ((

وعلى أنها ((نظام الرقابة الداخلية هـ وتخطيط التنظيم إداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل ومقاييس

تستخدم داخل المشروع للمحافظة على، الأصول، اختيار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية

اللاءفة الإنتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم² ((

وعلى حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة IFAC التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة IAG فان نظام

الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم

الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشمل على احترام السياسة

الإدارية، وحماية الأصول، وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذا الوقت

المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات مصداقية

ومن خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يتضح بأن هذا الأخير يعتمد على الوسائل الآتية بغية تحقيق

الأهداف التالية :

-الخطة التنظيمية

-الطرق والإجراءات

-المقاييس المختلفة³.

وبصفة عامة يمكن قول أن نظام الرقابة الداخلية هو خطة تنظيمية وإجراءات ووسائل مبنية لأجل حماية الأصول

والتأكد من صحة البيانات المحاسبية، ويعتبر هذا تعريف أشمل لكونه يتضمن أنظمة الرقابة الداخلي والتدقيق

¹ -عبد الفتاح الصحن، نوراحمد، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 263.

² -الصبان محمد سمير، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتدقيق، الدار الجامعية بيروت، 1990، ص 216.

³ - طواهر محمد التاهي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 86.

الداخلي وأنظمة الرقابة المالية وغير المالية، وذلك لتحقيق الرقابة الوقائية (لمنع الغش ولأخطاء والتلاعبات) والسرقة اكتشافها عند حدوثها، وكذلك السيطرة على مواطن الإسراف في استخدام الموارد المتاحة وزيادة الكفاءة الإنتاجية.¹

ثانيا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

هي النظام هذا من تحقيقها المراد الأهداف أن على الداخلية الرقابة لنظام السابقة التعاريف أجمعت

-التحكم في المؤسسة

- المشروع أصول حماية

- المعلومات نوعية ضمان

-تشجيع العمل بكفاءة

-الإدارية بالسياسات التزم تشجيع

1- التحكم فالمؤسسة

إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الإنتاج داخلها وفي نفقاتها وتكاليف عوائدها في مختلف

السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هياكلها، طرقها

وإجراءاتها من أجل الوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة

مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

2-حماية أصول المشروع

تتمثل حماية أصول المشروع وممتلكاته المختلفة هدفا رئيسيا من أهداف الرقابة الداخلية في المشروع، وتتخذ حماية

الأصول المشروع إشكالا وأساليب مختلفة ومتعددة يقوم جميعها حول:

الخ..... .السرقة أو الإسراف الضياع أو التبذير من المشروع أصول التامة الحماية توفير

¹-غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية،الدار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2006،ص 207.

: طريق عن ويمكن أن تتحقق هذه الحماية

: التي قد ترتكب عند معالجة العمليات بقدر إخفاء انحراف معين أو غش المتعمدة الأخطاء من الوقاية - أ

أو اختلاس، ولاشك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق وتمد من قبل أفراد غير أمناء على يقومون به من

عمل، وتتوفر فيهم سوء النية المبنية مسبقا لارتكاب مثل هذه الأخطاء ومن أمثلة الأخطاء المتعمدة نجد

-تعمد إجراء قيد محاسبي معين

-التلاعب أو التحريف المقصود في السجلات بالشكل الذي يبد ومعه عدم وجود تعارض مع تطبيق سليم

للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

-إدراج أسماء وهمية في كشوف الأجور لتغطية اختلاس ما في النقدية، مع عدم وجود قيد يومية مطابق

لإجمالي كشف الأجور.¹

ب- الوقاية من الأخطاء الغير المتعمدة: وتنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد

المحاسبية، أو الجهل بهذه القواعد عند العاملين في مجال المحاسبي في المشروع ومن أمثلة الغير المتعمدة نجد

-تسجيل مصروف رأسمالي معين على انه مصروف إيرادي، مما يؤدي إلى تخفيض رقم الأرباح وعدم إظهار

الأصول على بقيمتها الحقيقية فالمركز المالي

-الأخطاء الحاسبية الخاصة بعمليات الجمع والضرب أو نقل المجموع من صفحة للأخرى أو من سجل للأخر

-الأخطاء خلال ترحيل الى دفتر الأستاذ

ج-محافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش :

غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة، والتي يتم ارتكابها مع التصرفات من حماية أصول ذلك ويعني

-عبد الفتاح محمد صحن، محمد السيد سرياء، الرقابة والمراجعة الداخلية على مستوى الكلي والجزئي، مطبعة الفلكي، إسكندرية، 1998، ص 134.¹

مع العلم بعدم مشروعيتها واختلاس أو السرقة أو الغش كلها أمور مرفوضة وغير مقبولة، حيث يترتب على أي منها مسألة الأفراد المسؤولين عنه، وفقا للقواعد والقوانين أو لوائح خاصة لمداخلة بالمشروع أو طبقا للقانون العام للدولة . ومن أمثلة التصرفات التي ترتكب في نطاق السرقة أو الاختلاس أو الغش مايلي :

- الاستيلاء على جانب من الأموال الشركة دون وجه الحق
- اخذ أصل من لأصول الشركة عن طريق إجراءات مضللة، دون علم لملاك الشركة
- القيام بعملية المناقصات الوهمية بغرض الاستيلاء على بعض أصول الشركات (كالسيارات)
- التحريف عند التسجيل في الدفاتر والسجلات بطريقة مدروسة مسبقا ومخطط لها
- تعمد الإدارة التلاعب في تسجيل العمليات المالية بغرض إظهار نتيجة غير واقعية وغير حقيقية، وهو الأمر الذي يطلق عليه الغش الإداري¹.

3-ضمان نوعية المعلومات

- بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختيار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من اجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات، بيدان تجهيز هذا المحاسبية تتم عبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص التالية:
- تسجيل العمليات من المصدر وفي اقرب وقت ممكن
- إدخال العمليات التي سجلت إلى برنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها
- تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة
- احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من اجل تقديم المعلومات لمحاسبية
- توزيع المعلومات على الأطراف الطالبة لها.

¹-عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السريا، مرجع سبق ذكره، ص 136.

4- تسجيل العمل بالكفاءة

أن أحكام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفاء لموارد المؤسسة ، ومن تحقيق فعالية نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخصيصها عند حدوثها الدنيا ، غير أن الرقابي الداخلية لا يعطي الإدارة بعض الضمانات و فقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة .

5- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية

المديرة، لان تشجيع الجهة أوامر وتطبيق امتثال تقتضي الإدارة قبل من المرسومة الإدارية الالتزام بالسياسات إن واحترام السياسات الإدارية من شأنه إن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية، من أجل التطبيق الأمثل للأمر، ينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

- يجب أن يبلغ إلى موجه إليه

- يجب توافر وسائل التنفيذ

- يجب إبلاغ الجهات الأمر بالتنفيذ¹

المطلب الثالث : دراسة العلاقة التعاونية بين مجلي الإدارة والإدارة العليا مع التدقيق المحاسبي

إن الإدارة العليا ومجلي الإدارة من الأطراف الأساسية، ففعالية تأثيرهما تنبثق من تأثيرهما على باقي الأطراف في المؤسسة، ولكي يؤديان دورهما يستعينان بالتدقيق كأحد الدعائم في ذلك

أولا : تعريف ومهام مجلس الإدارة والإدارة العليا

1- تعريف مجلس الإدارة والإدارة العليا

أ- تعريف مجلس الإدارة

¹ -طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 92.

يعد مجلس الإدارة الهيئة العليا التي تحكم المؤسسة يتم اختياره من مجموعات مختلفة من المساهمين، وهو مسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف المؤسسة كما حددتها الجمعية العامة السنوية، يتكون من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين، يخضعون للمساءلة من جانب المساهمين عن إداراتهم كما يعتبر المجلس مسؤولاً أمام المساهمين، وكوكيل عنهم وبالتالي كل أحكام الوكالة في القانون المدني تسري على مجلس الإدارة . كما أنه مسؤول مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالمؤسسة¹

يتولى المجلس تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (المدير العام)، كما يتولى مهام إدارة المؤسسة للمدة التي ينص عليها نظامها الأساسي، يعد مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين وأصحاب المصالح عن تقييم الأداء الإداري ويجب أن يقدم تقريره عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية كل عام في شكل تقرير سنوي يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين من خلال الجمعية العامة التي تعقد سنوياً، ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بإدارة المؤسسة واتخاذ القرارات الإستراتيجية ومن ضمنها توزيع الأرباح، كما أن عدد أعضاء مجلس الإدارة يختلف من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى، وهذا حسب القوانين ولأنظمة المعمول بها، وكذا حسب حجم واحتياجات، أهداف والنظام الأساسي لكل مؤسسة .

نظراً لكمية وحجم الأعمال التي يقوم مجلس الإدارة بمناقشتها وتحليلها تكون مجالس الإدارة مشغولة وتنعقد مهامها ويترتب على ذلك قيام تلك المجالس، بإنشاء العديد من اللجان والميزة الأساسية لهذه اللجان أنها لا تحل محل وظائف مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقريرها للمجلس وهو صاحب الكلمة النهائية ويتحمل المسؤولية الكاملة لأي تصرف أو عمل توصي به اللجنة وتشكل من الأعضاء غير التنفيذيين، والأعضاء أي لجنة خصائص ومميزات معينة تمكنها من أداء وظيفتها بالعناية المطلوبة ومن أكثر اللجان شيوعاً مايلي :

¹-صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 166.

1- لجنة التدقيق : كما عرفها القانون البنكي الفرنسي على أنها¹ تمثل الوسيط بين الإدارة المؤسسة ومحافظي الحسابات والمدققين الداخليين، فهي تشكيل مجموعة عمل تسمح لمجلس الإدارة من تنظيم نقاشه بتوكيل بعض الأعضاء بإعداد التقارير حول المسائل الكبرى "كما عرفت على انها "مجموعة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير المنفذين يمثلون الوساطة بين المدقق الخارجي والإدارة والمدقق الداخلي في تنظيم أعمال كل منهم والعلاقة فيما بينهم ومساعدتهم على الاحتفاظ باستقلالهم عن الإدارة، فضلا عن دراسة واقتراح كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إعطاء الصورة الصادقة حول مدى تمثيل المعلومات للواقع الفعلي للمؤسسة.²

2- لجنة المكافآت : تقوم بتوجيه النصح بخصوص مستويات المكافآت المناسبة للمديرين التنفيذيين ف ظل مستوى الأداء والتحفيز وحالة السوق والعوامل النسبية الداخلية والخارجية

3- لجنة التعيينات: تقوم بالموافقة على المواصفات الوظيفية للاماكن الشاغرة في مجلس الإدارة -وان المرشحين لهذه الوظائف قادرون على أدائها بشكل موضوعي

تعريف الإدارة العليا : هناك ألقاب مختلفة يتم إطلاقها على الشخص الذي يتولى الإدارة التنفيذية مثل: المدير العام الرئيسي، عضو مجلس الإدارة المنتدب، المسؤول التنفيذي أو المسؤول التنفيذي الرئيسي، ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بتعيينهم، كما يخضعون للمساءلة من طرف أعضاء المجلس. ويتمتع المديرون بالسلطة المفوضة، لهم من جانب أعضاء مجلس الإدارة لإدارة أجزاء من المؤسسة .

-محمد محمودعبد المجيد، جورج غالي، دراسات متقدمة للمراجعة الأسس العلمية والتطبيق العملي، دار البيات للطباعة والنشر، مصر، 3003، ص338.

²-كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

و¹ قد يتولى أعضاء مجلس الإدارة، المسؤوليات الإدارية أيضا خاصة في المراحل المبكرة لعمل المؤسسة، وهم في ذات الوقت مسؤولون عن عمليات أو وظائف محددة كما أنهم أيضا جزء من العملية الجماعية لاتخاذ القرارات في مجلسا لإدارة. ويمكن تقسيم المديرين حسب المستويات الإدارية إلى :

أ-الإدارة العليا : يحتلون المستوى الإداري الأعلى في المؤسسة، عادة ما يمثلهم المدير العام ونائب المدير العام،

وهدفهم يختص بتحديد الهداف الشاملة للمؤسسة، تحديد الاستراتيجيات والسياسات التشغيلية .

ب-مديري الإدارة التنفيذية: ومثال ذلك مدير المصنع، مدير العمليات، هدفهم تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات

الموضوعة بواسطة الإدارة العليا، كما ينسقون أعمال الإدارة المباشرة.

ج-مديري الإدارة المباشرة: لهم تسميات مختلفة مثل مشرفي الصف الأول، الإدارة الإشرافية، يشرفون على أعمال

والعمال التشغيليين .²

2- مهام مجلس الإدارة والإدارة العليا

أ-مهام مجلس الإدارة : كما يجب أن يكفل بالمتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة

مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين، هذا بالإضافة للمسؤوليات التالية:

-يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا المختلفة،

وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين

- ينبغي أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعادلة المتكافئة لجميع المساهمين.

-يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية، وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح

-يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية أهمها:

¹ -عوض بن سلامة الرحيلي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² -على شريف، وآخرون، الإدارة المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 15.

*مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة ، وخطط العمل وسياسة المخاطر والموازنات السنوية، وخطط النشاط وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ، وبيع الأصول.

*اختيار المسؤولين التنفيذيين وتحديد المرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

*ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك وجود مدقق مستقل وإيجاد نظم الرقابة الملائمة ، وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية والالتزام بالقوانين.

* الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات .

*كي يتحقق الاضطلاع بهذه المسؤوليات يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على

المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب .¹

2- مهام الإدارة العليا

تشمل وظائف الإدارة العليا الوظائف التقليدية المتمثلة في التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ، الرقابة والتي تحدد

الأطر التي تعمل فيها الإدارة العليا ، بالإضافة إلى المهام التالية :

-اتخاذ القرارات التنفيذية حتى يجعل من السهل تنفيذها .

-يقوم بتتبع الضرر وف المحيطة بالمؤسسة وقياس تأثيرها على الخطط الإستراتيجية وتنفيذها .

-الاجتماع بالمديرين التنفيذيين ويقوم بعملية تنمية الأفكار الإستراتيجية من خلالها وتصعيدها إلى مجلس

الإدارة .

-متابعة استخدام الموارد المتاحة بكفاءة .

-توقيع العقاب على أي تقصير أو إهمال في تنفيذ الخطط .

-تقييم البيئة الداخلية والخارجية وتحديد نقاط القوى والضعف¹ .

¹ -محمد متولي، محمد جزار، أصول المراجعة، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 53.

ثانيا: علاقة وظيفة التدقيق المحاسبي الداخلي بمجلس الإدارة والإدارة العليا

تعتبر العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي من جهة ومجلس الإدارة والإدارة العليا من جهة أخرى عبارة عن علاقة تأثير وتأثر حيث كلما عمل مجلس الإدارة على توفير البيئة المناسبة لعمل وظيفة التدقيق الداخلي وهذا من خلال :

1-إنشاء لجنة التدقيق وتفعيل دورها

2-الاختيار المناسب لفريق عمل التدقيق الداخلي، وهذا فيما يخص الخبرات والمهارات اللازمة مع القيام

بتدريب دوري لهم

3-تدعيم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي .

كما يجب على الإدارة العليا توفير كل الوسائل والتسهيلات اللازمة عند قيام وظيفة التدقيق الداخلي بمهامها، وبمقابل يقوم التدقيق الداخلي بدعم مجلس الإدارة والإدارة العليا حيث أشارت المعايير الدولية للممارسة المهنية

للتدقيق الداخلي -التقرير لمجلس الإدارة الإدارة العليا²

Reporting to Senior Management And the Board

على مدير التدقيق الداخلي أن يقدم تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن الأهداف، صلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي وكذا الانجازات المتعلقة بالخطوة الموضوعية.

كما يجب أن يشمل التقرير مواقع المخاطرة الهامة، مواضيع الرقابة بما فيها مخاطر الغش وأية أمور تحتاجها أو تطلب من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا .

كما يمكن لوظيفة التدقيق الداخلي تقديم العون لمجلس الإدارة والإدارة العليا في الوفاء بمسؤوليتهم اتجاه

المؤسسة وهذا فيما يخص :

-م حمد سمير صبان، مرجع سبق ذكره، ص 58.¹

-أحمد ماهر، دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 43.²

أ-مساعدة مجلس الإدارة في التقييم الذاتي

ب-البحث على فرص أفضل لتحقيق الالتزام بغرض تخفيض التكلفة على المدى الطويل .

ج-فحص قواعد وأدب السلوك الأخلاقي بالمؤسسة لتحقيق من مدى كفايتها لتحقيق الهدف منها ومن أنها

قد بلغت للعاملين .

ح-تنفيذ التدقيق السنوي بالعناية اللازمة وإعداد تقرير بالنتائج

خ-مراعاة الإفصاح والشفافية عند إعداد وتنفيذ خطة التدقيق السنوية¹

ثالثا: انعكاسات مجلس الإدارة على تحسين المؤسسات الاقتصادية

باعتبار مجلس الإدارة والإدارة العليا من الأطراف الأساسية فالمؤسسات والتي لها تأثير فعال على جودة

المؤسسة ودورها في ازدهارها، استلزم وجود تفاعل بين وظيفة التدقيق المحاسبي الداخلي والإدارة وهذا بمدى

بنتائج تقدير المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية وكذلك الإفصاح الدوري للإدارة عن الأنشطة التي

تنفيذها، سلطاتها ومسؤوليات وما تم إنجازه من خططها الموضوعية، حيث أصبح مجلس إدارة والإدارة العليا

تعتمد على وظيفة التدقيق المحاسبي الداخلي في تحسين أداء المؤسسات، وذلك لما للمراجعين الداخليين من

دور محوري في تقديم خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية وإدارة المخاطر².

المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في رفع الأداء المالي فالمؤسسة

يعتبر رفع أو تحسين الأداء المحور الرئيسي الذي تنص حوله جهود المدراء كونه يشمل بامتياز أهداف

المؤسسة، حيث تتوقف كفاءة أداء أي مؤسسة على كفاءة النظم الرقابية وحتى تضمن المؤسسات ذلك عليها

الاهتمام بوظيفة التدقيق المحاسبي الداخلي فهي الوسيلة التي تمكن المؤسسات من التعرف على أداء عاملها

¹-صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 180.

²-أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 56.

بتحديد مكامن القوة والضعف فيه، واتخاذ الإجراءات الأزممة من أجل تصحيحه وتطويره، من أجل الوصول إلى النتائج المرغوب تحقيقها.

والمؤسسة الجزائرية اليوم أكثر من أي وقت مضى بحاجة ماسة إلى مثل هذه الأنظمة من أجل النهوض بأدائها عاملها إلى تحسين أدائها المالي وتحقيق نتائجها .

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

والشركات بالأداء المالي بحيث تراه هو السبيل والحل الأمثل للحفاظ على البقاء ولاستمرارية، فهو المؤسسات تهتم من بين المقومات والدعائم الرئيسية للشركة، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، لمقارنة لأداء الفعلي للأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن لأهداف المحددة مسبقا.

مفهوم لأداء المالي:

لقد اجمع معظم الباحثين على ان لأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي، والتي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من اجل تحديد قوة المؤسسة وضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع، ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما، ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الايجابي (نقاط القوى) والسلي (نقاط الضعف) لأدائها المالي¹.

وهناك من خبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطار التدقيق بأنه "وصف لوضع المنظمة الحالي و تحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات المطلوبات الموجودة، وصافي الثروة².

¹-فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ص 222.

²-علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي، دار الصفاء، عمان، 2011، ص 67.

ومن جهة أخرى فإن الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

ومما سبق فإن الأداء المالي هو:

*أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم الناجح عن غيرها.

*أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر اذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل.

*أداة للتعريف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء اسمها فالسوق المالي فاليوم المحدد وفترة معينة.

وتعتبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عديدة وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة عالية وفعالة

المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي

يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة إلى تحقيقها في أهداف عديدة منها : التوازن المالي، نمو النشاط، الربحية والمردودية، السيولة، التوازن الهيكلية المالي.

1-التوازن المالي: وهدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل

"التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت ولأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين الاستخدامات الأموال ومصادرهما". ومنه يتضح أن الرأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمويل عن طريق الأموال الدائمة - رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل - وهذا يضمن عدم وجود إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف التزامات. وتحقيق تغطية الموال الدائمة الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.¹

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي فالنقاط التالية :

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال الدائمة.

- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي .

- استقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير .

2- نمو المؤسسة : يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز

بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى

نجاح ونجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجاني التطور، التوسع، البقاء ، الاستمرارية، وبذلك يمكن اعتبار النمو

وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات، المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح، وهيكل سياسات

التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

3- الربحية والمردودية: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية

إدارة الشركة في توليد الأرباح، وتمثلت نسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية (الأرباح

¹ - محمد محمود خطيب، الأداء المالي واثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 46، 45.

الصفافية مقسومة على حقوق الملكية) وقياس هذا المتغير النسبة التي تحصل عليها المساهمون مقابل رأس المال المستثمر في الشركة، ويتوقع أن تكون العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد السهم علاقة موجبة

4- السيولة: تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة "المخزونات والقيم القابلة للتحقيق" إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

5- توازن الهيكل المالي: يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والوصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذال من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي. أي أن التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التخصيص الأمثل للموارد المالية.¹

المطلب الثالث: رأي المدقق الداخلي حول نتائج المؤسسة وتقييم الأداء

إن النتائج النهائية عند انتهاء عملية التدقيق تعتمد على النشاط الفعلي ولأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، فالتدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة فهو يساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة العمليات وأقسام وأنشطة المؤسسة، ومخرجاتها تقرير أو تقارير تقدم لمجلس الإدارة أو لجان التدقيق فهذه المدقق الداخلي هو مساعدة الأفراد على أداء مسؤوليتهم بكفاءة لتحقيق هذه الغاية يوفر لهم التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة التي تتعلق بالأنشطة التي تم تدقيقها.

وعليه يتضمن التدقيق فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص وتقييم الأداء بمقارنة الأداء الفعلي بالخطط والمعايير والأهداف والسياسات الموضوعية ويعتبر هذا النوع من تدقيق الأداء هو تدقيق الإجراءات الرقابية حيث تعتبر كل من السياسات والخطط أجزاء من نظام الرقابة الداخلية، ومن ناحية أخرى تستخدم مراجعة الأداء كجزء من عملية تقييم الأداء الكلي الذي تقوم به الإدارة وحتى يتمكن التدقيق

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الداخلي من هدفه في مجال تقييم الأداء فإنه يتعين على المسؤولين عنه أن يتسمو بالموضوعية والاستقلالية في جميع مراحل عملية التدقيق، وتمتد قائمة مسؤوليات التدقيق الداخلي لتقييم الداخلي لتقييم الإدارة ذاتها نظرا لان الإدارة هي المسؤولة عن استخدام تلك الموارد.¹

ترتكز مراجعة الأداء على الكفاءة والفاعلية ويتطلب القيام بها وضع أهداف مقبول تقارن بها نتائج الأداء الفعلي، فالتدقيق الداخلي يعتمد على جزء كبير من المقاييس الموضوعية لتنفيذ مراجعة الأداء .

أولا: خدمات المدقق الداخلي الاستشارات الإدارية

نظرا لخبرة المدقق الداخلي نتيجة تدقيقه لعدة عمليات مختلفة وفضلا عن خبرته تفسير وتحليل البيانات المالية فإننا نجد أن الطلب على خدمات المدقق في مجال الاستشارات الإدارية في تزايد مستمر وتشمل هذه الخدمات تحليل النظم وتحسين وتطوير النظم الموجودة حاليا تتعلق هذه الخدمات بالمجالات التالية:²

- 1- نصح الإدارة وتقديم المشورة لها بخصوص تحليل وتخطيط وتنظيم ورقابة الوظائف المختلفة بالتنظيم
- 2- القيام ببعض الدراسات الخاصة مثل الجوانب المحاسبية وإدارية وإعداد التوصيات واقتراح الخطط والبرامج مساعدة لتنفيذها
- 3- تقييم أو بالأحرى إعادة النظر في التطوير المقترح للسياسات والإجراءات والعلاقات التنظيمية
- 4- تقديم الأفكار والمفاهيم الحديثة للإدارة
- 5- تفهم احتياجات المؤسسة وتقديم خدمات التدقيق الداخلي لتلبية الاحتياجات
- 6- تشجيع الالتزام بالمعايير وإجراءات المهنة ، والمعايير الأخلاقية للمهنة

¹-عبد الفتاح الصحن، رزق سوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، لإسكندرية، ص218.

²-علي فضالة أبو الفتوح، التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1991، ص51.

يجب أن تساهم مهنة التدقيق مساهمة كبيرة في هذه الخدمات الاستشارية التي تضمن لها القدرة على العمل في عدة من الأنشطة المتعلقة بالاستشارات الإدارية وهي :

1- تطوير المؤسسة ووضع سياستها: فنظرا لخبرة المدقق يستطيع أن يحدد نواحي الضعف والقوة وتقديم مشورة بشأن تكوين وتنظيم أي وظيفة في المؤسسة.

2- إدارة الإنتاج : وهنا يستطيع المدقق تحديد الآثار المالية للعمليات القائمة وتخطيط الإنتاج وسياسات المخزون والرقابة عليها

3- نظم المعلومات الإدارية ومعالجتها : فنظرا لان برنامج التدقيق يتطلب القدرة على اختيار الجوانب التنظيمية في النظم والمعدات والخاصة البيانات وكذلك الإلمام الكبير بالعمليات المحاسبية لان المدقق لديه القدرة والمعرفة في هذا المجال

خاتمة الفصل

كان محورا هذا الفصل محاولة إبراز مدي مساهمة التدقيق المحاسبي الداخلي في مراقبة وضبط الأداء وهذا من خلال إدارة المخاطر وكذا العلاقة التعاونية بين المدقق المحاسبي وباقي الأطراف ومن خلال كل هذا نستنتج بأنه:

-زيادة الاهتمام بإدارة المخاطر في ظل بيئة الأعمال الجديدة، كما أن دور التدقيق المحاسبي الداخلي يتماشى مع هذا التغير وهذا بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها، من خلال تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية، وكذا من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر.

-وجود علاقة تعاونية بين التدقيق الداخلي المحاسبي والأطراف الأخرى في المؤسسات والمتمثلة أساسا في المدقق الخارجي، لجنة التدقيق، مجلس الإدارة، وكذا لإدارة العليا، حيث أن درجة التحكم في هذه العلاقة، وحسن توظيفها يؤدي إلى مساهمة كبيرة في تحسن أداء المؤسسات، فالهدف من التدقيق الداخلي هو الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية بكفاءة وفاعلية، ولهذا يعتبر التدقيق الداخلي حلقة الوصل بين الملكية والإدارة والأطراف الخارجية حيث يهتم التدقيق بتحديد الممارسات الإدارية والأطراف الخارجية، حيث يهتم التدقيق بتحديد الممارسات الإدارية غير السليمة والتي عادة ما تكون لها انعكاسات مالية على المؤسسة .

-تعتمد نجاح عملية التدقيق، اعتمادا كليا على مدى استقلالية من يقوم وتفهم الإدارة والعاملين لمعنى عملية التدقيق، وكذلك قدرة المدقق على وضع الحلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسة أو التوصيات التي يفترضها المدقق ومدى قدرته على إقناع الإدارة باتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.